



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييرج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية

من إعداد الطالبين:

• نايت الصغير علاء الدين

• عبدلي أسامة

بعنوان:

مساهمة أدوات التحليل المالي في تحسين استراتيجيات النمو والربحية في

المؤسسة الاقتصادية

(دراسة حالة مؤسسة CONDOR)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر أ

عبد الرزاق حمزة

مشرفا

أستاذ محاضر "ب"

طبيب أسامة

مناقشا

أستاذ التعليم العالي

بن خزناجي أمينة

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
1438

الإهداء

أشكر الله عز وجل الذي منحنا العقل وأنعم علينا بالعلم وهدانا نوره وألهمنا الصبر وقدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع، صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" أهدي عملي هذا إلى:

من كان سندي في الحياة، إلى من علمني القوة والصبر، إلى من غرس في قلبي حب العطاء والاجتهاد... إلى روح والدي الغالي، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، فمهما غاب جسده ستظل روحه حاضرة في كل نجاح أحققه، وفي كل خطوة أخطوها نحو مستقبل أفضل؛

إلى أمي الحبيبة، تاج رأسي ونور دربي، التي كانت ولا تزال مصدر الحنان والدعم، صاحبة القلب الكبير والدعوات الصادقة، شكرا لك يا أمي على كل لحظة وقفت فيها بجانبني، وعلى كل تضحية بذلتها من أجلي؛ إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا لي العون والسند في كل مراحل حياتي، شكرا لكم على دعمكم وتشجيعكم المستمر، فأنتم القوة التي تدفعني دائما نحو الأفضل؛

إلى أستاذي المشرف "د. طبيب أسامة"، الذي كان له الدور الكبير في توجيهي وإرشادي خلال هذا البحث، فلك مني خالص الشكر والتقدير على ما بذلته من جهد ووقت، وعلى كل نصيحة قدمتها لي؛

إلى صديقي العزيز وشريكي في إعداد هذه المذكرة، الذي كان لي نعم الرفيق في هذا المشوار العلمي، شكرا لك على تعاونك وجهودك وتفانيك، فقد كان لهذا العمل طابع مميز بفضل جهودنا المشتركة؛

أسأل الله ان يوفقني لأكون عند حسن ظنكم، وأن يجعل هذا النجاح بداية لمستقبل مشرق.

عبدلي أسامة

الإهداء

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفورة بالتسهيلات لكنني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل

النهايات وبلغنا الغايات الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

فها أنا ذا، أقف على عتبة هذا الإنجاز، وأشكر من كانوا عونًا وسندًا، دعاءً ووقوفًا، صبرًا وحبًا.

إلى من غرس في أول بذور العلم، وسقاني من نبع الحنان، والدي العزيزين أنتم الدعاء المستجاب، وأنتم

النور الذي ما انطفأ يومًا في طريقي "أهديكما هذا التاج، تاج المعرفة والنجاح، بعد الله ورضاكم."

إلى أمي يا من بَحَّ صوتك في الدعاء لي، وتعبت يداك لتصنع مني رجلًا...

لو كان للحنان وجه، لكان وجهك، ولو كان للحب صوت، لكان صوتك.

أهديك قولي: "دعاؤك سرّ التوفيق في مسيرتي وإنجازي هذا ثمرة صبرك الطويل؛"

إلى أبي أيها الجبل الذي أتكى عليه، يا من علمتني أن لا أكون إلا قويًا...

أهديك كلماتي هذه علمتني أن الطريق لا يُمهَّد إلا بالصبر، وأن الرجولة تُبنى بالموافق.

إلى إخوتي الأعزاء كنتم السند وقت الحاجة، وجودكم كان طمأنينة، ودعمكم حافزًا.

إلى أساتذتي الأفاضل شموغًا أنارت درب الفكر والمعرفة، لكم مني كل التقدير والاحترام.

إلى من رافقوني في دربي من أصدقاء كنتم خير الرفقة، وخير الصحبة، في ساعة الضيق والفرح.

وأخيرًا هذا التخرج ما هو إلا بداية جديدة، وسأظل طالبًا للعلم، حريصًا على أن أكون كما قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم: طلب العلم فريضة على كل مسلم.

نايت الصغير علاء الدين

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه المذكرة، وجعلنا قادرين على إتمام هذا العمل الذي هو ثمرة جهد مشترك.

نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل "د. طبيب أسامة" على إشرافه المستمر وتوجيهاته القيمة التي كان لها الدور الكبير في تحسين هذا البحث وتطويره.

كما نعبر عن شكرنا العميق لعائلاتنا الكريمة على دعمهم المستمر وصبرهم، فقد كانوا دائما إلى جانبنا في كل خطوة من خطوات هذا العمل المتواضع.

وأیضا، لا ننسى شكر زملائنا الأعزاء على تعاونهم الفعال ومساعدتهم القيمة التي ساهمت في إثراء هذا البحث وتطويره.

نسأل الله أن يكون هذا العمل مفيدا، وأن يوفقنا وإياكم لما فيه الخير والصلاح.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مختلف أدوات التحليل المالي و كيفية مساهمتها في تحسين استراتيجية النمو و الربحية في المؤسسة الاقتصادية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية في الجانب التطبيقي بالاعتماد على تحليل قوائمها المالية و استخراج مختلف النسب والمؤشرات التي تم الإشارة إليها في الجانب النظري والوصول إلى معرفة حقيقية حول الوضعية المالية للمؤسسة واكتشاف نقاط قوتها وضعفها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام أدوات التحليل المالي ساعد في تقييم الوضع المالي للمؤسسة بدقة، حيث تبين وجود بعض التوازن المالي رغم وجود تحديات في تدبير السيولة نتيجة زيادة الاحتياجات التشغيلية، كما كشفت النتائج عن ضعف في مستويات الربحية والنشاط، مما يستدعي تبني إجراءات لتحسين الأداء المالي وتعزيز الاستراتيجية التي تضمن نموًا و ربحية مستدامة في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الأداء المالي، المؤشرات المالية، النسب المالية، استراتيجية النمو و الربحية.

Abstract:

This study aimed to identify the various tools of financial analysis and how they contribute to improving the strategy of growth and profitability in the economic enterprise. For this purpose, the descriptive-analytical method was adopted, with the use of the case study tool of the economic enterprise in the practical aspect, relying on the analysis of its financial statements and the extraction of the various ratios and indicators mentioned in the theoretical part, in order to reach a real understanding of the financial position of the enterprise and to discover its strengths and weaknesses.

The study found that the use of financial analysis tools helped in accurately assessing the financial situation of the enterprise, as it showed the existence of some financial balance despite challenges in managing liquidity due to increased operational needs. The results also revealed weakness in levels of profitability and activity, which calls for adopting measures to improve financial performance and strengthen the strategy that ensures sustainable growth and profitability in the future.

Key words: Financial Analysis, Financial Performance, Financial Indicators, Financial Ratios, Growth and Profitability Strategy.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرقان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
IV	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
05	الفصل الأول: الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء
05	تمهيد
06	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي واستخداماته
08-06	المطلب الأول: تعريف وأهمية التحليل المالي
12-08	المطلب الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي
28-12	المطلب الثالث: أساليب ومصادر التحليل المالي
29	المبحث الثاني: استخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء
36-29	المطلب الأول: تقييم الأداء و مؤشرات
40-36	المطلب الثاني: النمو والربحية في المؤسسة الاقتصادية
49-40	المطلب الثالث: أثر الرفع المالي على أداء و ربحية المؤسسة
49	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
52-49	المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية
53-52	المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية
54-53	المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية
55	خلاصة الفصل الأول

56	الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة Condor
57	تمهيد
58	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة Condor
60-58	المطلب الأول: تعريف ونشأة المؤسسة
62-61	المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة
66-62	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
67	المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة Condor
69-67	المطلب الأول: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي
82-70	المطلب الثاني: التحليل باستخدام النسب المالية
87-82	المطلب الثالث: التحليل بواسطة الأرصدة الوسيطة
88	خلاصة الفصل الثاني
91-89	الخاتمة
95-93	قائمة المراجع
101-97	الملاحق
102	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	نسب السيولة	01
14	نسب النشاط	02

15	نسب الهيكل المالي	03
16	أنواع نسب الربحية	04
17	نسب المردودية	05
17	نسب المديونية	06
19	مؤشرات التوازن المالي	07
21-20	الشكل القانوني للميزانية "الأصول" ميزانية السنة المالية المقفلة	08
22-21	الشكل القانوني للميزانية جانب "الخصوم" ميزانية السنة المالية المقفلة	09
24-23	جدول حسابات النتائج وفق SCF "حسب الطبيعة"	10
26-25	جدول تدفقات الخزينة "حسب الطريقة المباشرة"	11
27	جدول تدفقات الخزينة "حسب الطريقة غير المباشرة"	12
34-33	جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير	13
51-50	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	14
52	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	15
53	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	16
58	بطاقة فنية للمؤسسة	17
66	حساب رأس المال العامل بطريقتين FRNG	18
67	حساب احتياج رأس المال العامل BFR	19
68	حساب الخزينة الصافية TN	20
69	حساب نسب السيولة	21
71-70	حساب نسب النشاط	22
73	حساب نسب الهيكل المالي	23
76	حساب نسب الربحية	24
78	حساب نسب المردودية	25
83-82-81	الأرصدة الوسيطة	26

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	أسس تبويب أنواع التحليل المالي	01
43	توزيع الثروة في المؤسسة	02
62	الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور "Condor"	03

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
97	ترخيص إجراء تريض بالمؤسسة محل الدراسة	01
98	جدول الميزانية جانب الأصول	02
99	جدول الميزانية جانب الخصوم	03
100	جدول حسابات النتائج	04

مقدمة

+ تمهيد:

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليد لظروف أزمة الكساد سنة 1929، وهي الفترة التي عرفت بأزمة الكساد الكبير التي بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية وامتدت إلى باقي دول العالم، كان تأثير الأزمة مدمرا للاقتصاد العالمي، ولقد أدت تلك الظروف إلى الكشف عن بعض التجاوزات من غش وخداع مارسها بعض إدارات الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية متمثلة في المحاسبة الإبداعية، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، هذا ما أدى بالمشرع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية للشركات، مما سمح بظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، وهي وظيفة التحليل المالي، منذ تلك الفترة اكتسب التحليل المالي مزيدا من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه خاصة البنوك التجارية، ذلك لما يقدمه لهم من أدوات تفيد في تشخيص الحالة المالية للشركات واستخلاص المعلومات المالية ذات الدلالة الهامة التي تساعد في اتخاذ القرارات المالية.

وفي ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة، لم يعد التحليل المالي مقتصرًا على تقييم الأداء المالي فحسب، بل أصبح أداة استراتيجية تستخدم لتحسين كفاءة المؤسسة وتعزيز تنافسيتها، فمع تعاظم أهمية تحقيق النمو المستدام والربحية، برزت الحاجة إلى أدوات تحليل مالي متطورة تمكن المؤسسات من تحديد الفرص الاستثمارية الواعدة، وتحليل المخاطر المالية، و اتخاذ قرارات رشيدة مبنية على بيانات دقيقة، كما أن الاعتماد على التحليل المالي بات ضروريا في ظل تعقد الأسواق المالية وزيادة متطلبات الشفافية والإفصاح، مما يجعل دوره محوريا في توجيه الاستراتيجيات المالية وضمان استدامة الأداء الاقتصادي للمؤسسات.

+ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم أدوات التحليل المالي في تحسين النمو والربحية في المؤسسة الاقتصادية ؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أدوات التحليل المالي التي تشخص الوضعية المالية للمؤسسة؟
- كيف يمكن استعمال التحليل المالي كأداة لتقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟
- إلى أي مدى تساهم أدوات التحليل المالي في تحسين نمو وربحية المؤسسة؟

+ فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- التحليل المالي مجموعة من النسب والمؤشرات التي تعطينا صورة عن وضعية المؤسسة.
- تسمح لنا أساليب وأدوات التحليل المالي من تشخيص وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بحسب المعلومات المستخدمة المتوفرة في عملية التحليل.
- تساهم أدوات التحليل المالي في نمو وربحية المؤسسة من خلال اكتشاف نقاط القوة و تهمينها ونقاط الضعف والعمل على تصحيحها.

➤ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسة الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج) باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، بحيث يظهر فيها تحليل تلك المعلومات نقاط القوة والضعف للمؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل المحلل باستعمال المعلومات المتاحة.

➤ أهداف الدراسة:

- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للكشوف المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

- قدرة التحكم في الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة من خلال عملية التحليل المالي؛

- التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة من الناحية المالية.

➤ منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد كذلك على الأداة البحثية ألا وهي دراسة حالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة.

➤ حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** إن للموضوع الدراسة أبعاد وحدود كبيرة تفرض أن نحصرها في جوانب معينة، وبالإتفاق تم حصر أدوات التحليل المالي في النسب والمؤشرات التي تخص استراتيجية نمو وربحية المؤسسة بغية الإلمام والتحكم بجانب مهم من جوانب التحليل المالي.

- **الحدود الزمنية:** امتدت فترة هذه الدراسة بداية من 2025\02\01 إلى 2025\05\30 وقد اعتمدت على الوثائق المحاسبية المقدمة للفترة (2023/2022).

- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة على مستوى المؤسسة الاقتصادية "كوندور" والكائن مقرها بولاية برج بوعريريج.

- **الحدود البشرية:** تمت هذه الدراسة من خلال تظافر جهود الطلبة ومسيري المؤسسة المتمثلين في مصلحة المالية والمحاسبة والأستاذ المشرف أكاديميا.

➤ **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

أسباب ذاتية:

- الرغبة والميول الشخصي للموضوع كونه يندرج ضمن التخصص؛
- الرغبة في توسيع المعارف وإثرائها فيما يخص التحليل المالي ولتقييم الأداء؛
- إمكانية البحث في هذا الموضوع وقدرة الوصول للمعلومات الخاصة به من خلال وفرة المراجع، وقابلية الموضوع للدراسة التطبيقية.

أسباب موضوعية:

- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية خاصة المهتمين بالوظيفة المالية؛
- إبراز التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية حيث يسمح لنا بمعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
- حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى أداة فعالة تقوم بتشخيص الوضعية المالية لها.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الوصول إلى المعلومة المالية المحاسبية مع تحفظ القائمين عليها.
- عدم حداثة المراجع على الرغم من توفرها.
- قلة الوقت المخصص للدراسة التطبيقية والمسطر من قبل الهيئات الرسمية.

➤ **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول عموميات حول التحليل المالي واستخداماته، أما المبحث الثاني استخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء، وفي المبحث الثالث الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية دراسة ميدانية لمؤسسة "Condor"، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم عام للمؤسسة كوندور "Condor" أما المبحث الثاني التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة كوندور "Condor" كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لاستخدامات

التحليل المالي لتقييم الأداء

تمهيد:

تعتمد المؤسسة على التحليل المالي من أجل الوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، حيث لا يعد إعداد الميزانيات الختامية نهاية عملية التعرف على الوضع المالي للشركة أو المؤسسة فهذه الميزانيات الختامية تتضمن الكثير من الأرقام والبيانات التي قد تكون غير مفهومة للبعض، وخاصة الأشخاص الذين ليس لديهم معرفة بالبيانات المحاسبية من متخذي القرارات الداخلية في المؤسسة، ومتخذي القرارات الخارجية أو المتعلقة بالاستثمار، وهنا يأتي دور التحليل المالي في تفصيل الكثير من الجوانب المتعلقة بالتعرف على مستوى المنشآت حاضرا ومستقبلا من خلال تحليل بيانات القوائم المالية المنشورة.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي واستخداماته

المبحث الثاني: استخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي واستخداماته

يشتمل التحليل المالي على أهم الأدوات والوسائل التي تهتم بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، وتقييم أدائها، ومعرفة نقاط الضعف والقوة داخلها، لاتخاذ القرار الرشيد في الوقت المناسب.

المطلب الأول: تعريف وأهمية التحليل المالي

تعد دراسة موضوع التحليل المالي من أهم الدراسات المعاصرة وهذا للحاجة الملحة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية لها وجوهريتها في ذلك.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

للتحليل المالي عدة تعاريف نذكر منها:

- 1. التعريف الأول:** "هو عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية، إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد الارتباطات التي بينها، ومن ثم اشتقاق مجموعة مؤشرات تساعد تلك المؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المناسبة لها، وبالتالي تطوير عملياتها بما يلبي ويحقق الأهداف التي تسعى لها".¹
 - 2. التعريف الثاني:** "التحليل المالي هو تشخيص وتقييم شامل للحالة المالية لفترة زمنية ماضية من نشاط المؤسسة الاقتصادية، والوقوف على جوانب الإيجابية والسلبية من السياسة المتبعة من طرفها، باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، ويعتبر التحليل المالي الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية".²
 - 3. التعريف الثالث:** "هو عبارة عن عملية التي يتم التعرف من خلالها على مجموعة المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، يساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات".³
- ومن التعاريف السابقة نستطيع القول أن التحليل المالي هو عبارة عن تشخيص للوضع المالي للمؤسسة من أجل معرفة نقاط القوة ودعمها ونقاط الضعف والعمل على معالجتها مستقبلا، من خلال استخدام بعض التقنيات القديمة والحديثة منها أو تنويع بين التحليل المالي الساكن والتحليل المالي الديناميكي للوصول إلى نتائج أكثر دقة.

¹ منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، الأسواق المالية والبورصات، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص4.

² مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص15.

³ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التحليل المالي، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2022، ص

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

تكمن أهمية التحليل المالي الكبرى في كونه يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية لكثير من مستخدمي القوائم المالية، فهذه القرارات تعتمد بشكل أو بآخر على البيانات الواردة في القوائم المالية، ومعلوم أن الحصول على معلومات ملائمة قبل اتخاذ قرار معين يساعد في ترشيد هذا القرار¹.

إن الأغراض التي يخدمها التحليل المالي تكسبه أهمية بالغة لدى الأطراف التي تستخدم المعلومات التي يقدمها لهم، ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تظهر في النقاط التالية:²

1. توفير الوقت والجهد والتكلفة التي تستغرقها عملية صنع القرارات المالية والإدارية سواء الجيدة بالارتقاء بجودتها، أو لتأمين المؤسسات من تكلفة جهد ووقت تضيع في قرارات غير جيدة أو رديئة أو خاطئة، وبالتالي المساهمة في اتخاذ قرارات رشيدة، وبصفة خاصة مساعدة المستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين في تقييم قيمة الاستثمار وعائده المتوقع الحصول عليه منه مستقبلاً ودرجة التأكد من تحققه، ومدى تناسب قيمة وتقييم الأسعار السوقية واتجاهاتها المحتملة في السوق مستقبلاً.

2. زيادة درجات الثقة والطمأنينة سواء الداخلية لدى العاملين في المؤسسة، أو الخارجية لدى أجهزة الرقابة والمتابعة الخارجية أو من قبل جمهور المتعاملين في المؤسسة والمهتمين بها، وربط ذلك بالقدرة الداخلية التي تملكها المؤسسة أو بالإيرادات التي تحققها ومدى تناسب تدفقاتها، ويتم ذلك من خلال تقارير الانجاز والأداء وقوائم التدفقات النقدية وتقديراتها المتعلقة بقيمة ووقت واحتمالات هذه التدفقات.

3. تقليل الفاقد والعدم والمهدر والعاطل والضائع إلى أدنى درجة ممكنة من خلال المتابعة الحثيثة والدقيقة لتطورات الإنتاج والتسويق ومن ثم القيام بالآتي:

- تقديم التحذيرات مبكراً من أي أخطار قد تهدد المؤسسة، ومعالجة أوجه القصور والانحراف مبكراً قبل أن تحدث أو من قبل أن تستفحل ومن ثم وقاية المؤسسة من الأخطار الجسيمة التي تهددها باستمرار.
- تحقيق اليقظة الدائمة والإحاطة الفورية بتطورات عملية التشغيل والتسويق في المؤسسة والإبلاغ عن المستجدات والمتغيرات التي ترصدها عملية التحليل المالي الذكية .
- تتبع الأحداث والإحداثيات الموجودة ومعرفة تأثيراتها الإيجابية والسلبية، ومعدل نموها، وقياس حجم تطورها واتجاهات هذا التطور.

¹ محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة السابعة، دار وائل، الأردن، 2014، ص3.

² باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، أطروحة دكتوراه، مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر، 2017/2018، ص7-8.

- تحقيق الإحاطة والمعرفة الفورية لمتخذ القرار من خلال تقديم المعلومات الصادقة، الواضحة والحديثة والمنتظمة، والمناسبة للعرض، وسهلة الاستيعاب والفهم ومتابعة قرارات متخذ القرار لتتأكد من سلامتها وكذا فعاليتها واتساقها وعدم تعارضها.
- 4. تحقيق الفعالية الديناميكية لاقتناص الفرص الاستثمارية التي تلوح في الأفق أو تظهر من خلال التحليل المالي .
- 5. يعتبر أحد أهم مهام المدير المالي في المؤسسة، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال.
- 6. تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة عن التسهيلات الائتمانية المختلفة.
- 7. يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- كما يعتبر التحليل المالي أيضا مهما كون أنه :
- 8. تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية التدقيق.
- 9. يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه من التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية.

المطلب الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، والموضحة في الشكل التالي:

الشكل(01): أنواع التحليل المالي



المصدر: سحنون أمال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية_دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد:14، العدد:01، 2021، ص637.

بما أن التحليل المالي ذو أهمية كبيرة فقد صنفنا إلى عدة أنواع كما يلي:¹

أولاً: من حيث النطاق: وينقسم إلى:

1. التحليل المالي على المستوى القومي: ويقصد به تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة

اقتصادية خلال مدة معينة، وتدخل ضمن عملية التقييم لكل العمليات المالية الداخلية في كل مقاييس الاقتصاد السياسي.

2. التحليل المالي على مستوى المؤسسة: ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة سواء

كانت تهدف إلى تحقيق الربح أو تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها.

ثانياً: من حيث الشمولية: وينقسم إلى نوعين:

1. التحليل المالي الشامل: يقصد به تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.

2. التحليل المالي الجزئي: ويقصد به تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية مثل تحليل

رأس المال العامل وتحليل مصادر التمويل الطويلة الأجل وغيرها.

ثالثاً: من حيث الشكل: وينقسم أيضاً إلى نوعين:

¹ راكد خالد، دور التحليل المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018-2019، ص 15.

1. **التحليل العمودي:** يركز هذا النوع من التحليل على دراسة فقرات القوائم المالية باستخراج النسب التي تشكل كل فقرة مقاسة بإحدى الفقرات التي يتم اعتمادها كأساس لاستخلاص النسب الأخرى، أي أنه يهتم بدراسة القائمة المالية، وبالتالي فإن هذا النوع من التحليل يمثل دراسة هيكل فقرات القوائم المالية.
2. **التحليل الأفقي:** ونعني به مقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية لمشروع ما مع بعضها البعض ولعدد من الفترات المالية المتتالية، بحصر وتحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية الأخرى للاستفادة من المؤشرات التي تتضح بعد المقارنة في اتخاذ القرار.

رابعاً: من حيث وضعية المحلل: ينقسم إلى نوعين:

1. **التحليل المالي الداخلي:** يقصد به التحليل المالي الذي تتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أي وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة التدقيق الداخلي إلخ.

وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ويحظى المحلل الداخلي بإمكانيات أكبر من غيره لمعرفته بالسياسات الإدارية والطرق المحاسبية المتبعة في المؤسسة، إضافة إلى مقدرته على الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر وبتفاصيل أدق، ولديه الفرصة للاطلاع على مصادر البيانات بشكل مباشر أو غير مباشر، والأهم من ذلك لديه فرصة حقيقية للحصول على مساعدة كافة المعنيين في المؤسسة وبشكل خاص مركز الحاسوب، والاحصائيون الخ.

2. **التحليل المالي الخارجي:** يقصد به التحليل المالي الذي تقوم به الجهات من خارج المؤسسة ، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية وتحقيق أهدافها ، ومن أمثلة هذه الجهات ، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك ، و البنوك المركزية و الغرف الصناعية ، و الغرف التجارية ومدقق الحسابات الخارجي قليل في الحصول على بيانات دقيقة وشاملة و يصعب الحصول على التعاون في المؤسسة المالية¹.

¹ بن رمضان رشيد، قبلي محمد، " التحليل المالي في البنوك التجارية" مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، المركز الجامعي بمغنية، 2016، ص60.

الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي

تتم عملية التحليل المالي وفقا للخطوات التالية:¹

أولاً: مرحلة التصنيف: يقوم المحلل في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة المحاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزئين هما الأصول والخصوم، ثم توضع في مجموعات محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها.

1. تحديد هدف التحليل بدقة: من ضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2. تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

ثانياً: مرحلة المقارنة: بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم ومركز المالي وتحري أسباب قيام هذه العلاقة.

1. اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة امام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

2. إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم تبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكذلك هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

ثالثاً: مرحلة الاستنتاج: بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب و الحكم على المركز المالي للشركة و تقديم اقتراحات.

¹ تهامي صارة، زيان حياة، "دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية"، مالية المؤسسة، جامعة جيلالي الياس سيدي بلعباس، 2021\2020، ص، ص: 17-18.

1. التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.
2. صياغة التقرير: التقرير هو الوسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج الموصول إليها.

المطلب الثالث: أساليب ومصادر التحليل المالي

الفرع الأول: أساليب التحليل المالي

أولاً: التحليل المالي بواسطة المقارنات: تعتبر من الطرق التقليدية البسيطة والسهلة والتي تطبق على جميع القوائم المالية وتنقسم إلى قسمين:¹

1. طريقة المقارنات العمودية: من خلال هذه الطريقة يتم تحويل المبالغ الواردة في القوائم المالية إلى نسب مئوية للتعرف على الأهمية النسبية لكل بند بالمقارنة مع إجمالي البنود الأخرى، وذلك من أجل تشخيص مدى مساهمة هذا البند في النشاط الإجمالي للمؤسسة.
2. طريقة المقارنات الأفقية: تستوجب هذه الطريقة مقارنة بند من بنود القوائم المالية من سنة لأخرى أو لعدة سنوات واستخراج اتجاه التغير ما إذا كان موجب أو سالب حيث يتم كخطوة أولى حساب قيمة التغير كما يلي:

$$\text{قيمة التغير} = \text{قيمة البند للسنة الحالية} - \text{قيمة البند للسنة السابقة}$$

وكخطوة موالية يتم حساب نسبة التغير كما يلي:

$$\text{نسبة التغير} = (\text{قيمة التغير} / \text{قيمة البند السنة الأساس}) \times 100$$

وفي الأخير يتم تلخيص هذه القيم في جدول لتسهيل عملية قراءته وتحليله.

ثانياً: التحليل المالي بواسطة النسب المالية: النسبة هي حاصل قسمة قياسين يمكن التعبير عنها كنسبة مئوية أو كعامل، أما النسبة المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى في الهيكل المالي أو الاستغلالي، هذه القيم تؤخذ من الميزانية أو من حساب النتائج، حيث تتركز أهداف النسب المالية في تحقيق ما يلي:¹

¹ بن يوسف مريم، " التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية" دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة جزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2014، ص98.

- إتاحة مؤشرات عامة لقياس درجة نمو المؤسسة والكشف عن مواطن الضعف فيها.
 - توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات.
 - إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المؤسسات المتجانسة.
 - تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية بتوفير المعلومات التحليلية لها للقيام بأعمالها بفعالية وجدية.
1. **نسب السيولة:** يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً، تعد نسب السيولة ذات أهمية بالغة للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمؤسسة ائتمانيات قصيرة الأجل، وتتمثل هذه النسب كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(01) : نسب السيولة

النسبة	مطلوب النسبة
نسبة التداول (السيولة العامة)	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، إذا كانت النسبة أكبر من الواحد هذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على السداد، أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فإن المؤسسة في عسر مالي.
نسبة السيولة المختصرة (السريعة)	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة وذلك دون اللجوء إلى المخزون.
نسبة السيولة الفورية	تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، بناء على ما يتوفر لديها من أصول نقدية و شبه نقدية.

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي،

مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011\2012، ص99.

¹ عبد الرؤوف عز الدين، أدوات تشخيص القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ودورها في توفير معلومات للتنبؤ بالتعثر المالي مع تطبيق لنموذج كونان وهولدر في مؤسسة بريمتاك المسيلة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد07، العدد01، 2022/03/31، ص449.

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

2. نسب النشاط (الدوران): تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات ومن ثم قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.

الجدول رقم(02) : نسب النشاط

المدلول	نسب النشاط	
يمثل متوسط عدد مرات تحصيل الأرصدة المدينة خلال السنة ويوضح نوعية الأرصدة المدينة ومقدرة المؤسسة على تحصيلها وعموما فإن معدل الدوران المرتفع جيد إلا أنه قد يكون ذو دلالة على اتباع سياسة ائتمانية شديدة.	رقم الأعمال ÷ (الزبائن + أوراق القبض)	معدل دوران الحسابات المدينة مدة التحصيل من الزبائن
تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد الديون التجارية قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال فترة معينة.	المشتريات ÷ (موردو المخزونات + أوراق الدفع)	معدل دوران الحسابات الدائنة (الموردين) مدة تسديد الموردين
توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الاصول إلى رقم الأعمال	رقم الأعمال ÷ إجمالي الأصول	معدل دوران إجمالي الاصول
يشير معدل دوران الاصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.	رقم الأعمال ÷ الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
يشير معدل دوران الأصول إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.	رقم الأعمال ÷ الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة

قسنطينة، 2011\2012، ص100.

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

3. نسب التوازن الهيكلي: تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، حيث تبين الارتباط الموجود بين رأس المال والالتزامات المترتبة عليها، وعليه فإن حساب النسب المالية المتعلقة بالمدىونية تعتبر في غاية من الأهمية بحيث تعرض درجة الخطر المالي الذي يواجه المؤسسة.

الجدول رقم(03) : نسب الهيكل المالي

النسبة	العلاقة	المدلول
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الموارد الثابتة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من واحد هذا يعني ان جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية.
التمويل الخاص	الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من واحد هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية.
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون	وتفيد هذه النسبة في المقارنة بين أموال المؤسسة والمال المقترضة من الغير بمختلف آجالها، أي أنها تقيد في تبيان أهمية إجمالي الديون الأجنبية من الغير بالنسبة للأموال المؤسسة الخاصة.
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون ÷ مجموع الأصول	تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير.

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي،

مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011\2012، ص101.

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

4. **نسب الربحية:** تعتبر نسب الربحية هدف أساسي يسعى له كل مستثمر وأمر ضروري لبقاء المؤسسة واستمرارها في بيئة أعمالها، والربحية هي علاقة بين الأرباح التي حققتها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.

الجدول رقم(04): أنواع نسب الربحية

النسبة	العلاقة	المدلول
نسبة هامش الربح الصافي	صافي الربح بعد الضرائب ÷ المبيعات	تقيس هذه النسبة الربح المحقق من طرف المؤسسة نتيجة لمبيعاتها، وهي تدل على مبلغ الأرباح المحققة لكل دينار من رقم الأعمال المحقق من طرف المؤسسة.
نسبة العائد على الاستثمار	صافي الربح ÷ إجمالي الأصول	يسمى كذلك هذا المعدل بالقابلية الإيرادية وهو من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات، يقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة في استخدام مواردها المتاحة.
نسبة العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضرائب ÷ حقوق الملكية	يقيس هذا المعدل العائد الذي يتحصل عليه المساهمون نتيجة استثماراتهم الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.

المصدر: عبد الفتاح سعيد السرطاوي، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة في فلسطين، مجلة

البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد:04، العدد:02، ص155.

5. **نسب المردودية:** يقصد بالمردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

الجدول رقم(05) : نسب المردودية

النسبة	العلاقة	المدلول
المردودية الاقتصادية	النتيجة العادية قبل الضرائب ÷ مجموع الأصول الاقتصادية	تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح.
المردودية المالية	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية مستعملة من أموالها.
المردودية التجارية	النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال	تعبر هذه النسبة على مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال

المصدر: مليكة زغيب، ميلود بوشنيقر، "التسيير المالي"، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 87.

6. نسب المديونية: يمكن تلخيص نسب المديونية في الجدول التالي:

الجدول رقم(06): نسب المديونية

النسبة	العلاقة	المدلول
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم	تبين لنا حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة.
نسبة القدرة على التسديد	الديون م و طويلة الأجل ÷ قدرة التمويل الذاتي	توضيح مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية بواسطة مواردها الذاتية.
نسبة تغطية المصاريف المالية	المصاريف المالية ÷ رقم الأعمال السنوي الصافي	تبين لنا هذه النسبة درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

كان ذلك في صالح المؤسسة.		
--------------------------	--	--

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع في التحليل المالي والإدارة المالية.

ثالثاً: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية: تعتمد المؤسسة في تحليلها للميزانية على مجموعة من المؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:¹

1. رأس المال العامل الإجمالي FR: يعبر عن: قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل الأصول الجارية أي الاستخدامات الدورية،
ويحسب كما يلي:

من أعلى الميزانية رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية رأس المال العامل = الأصول الجارية - الديون قصيرة الأجل

2. احتياجات رأس المال العامل BFR: يعبر عن إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، فهو يمثل الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفيات المصرفية من جهة أخرى، وتحسب كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - أموال الخزينة) - (الخصوم الجارية - المساهمات البنكية الجارية)

3. الخزينة الصافية TR: هي الفرق بين التدفقات الخارجة والداخلة (الأموال) من وإلى المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة، وتحسب كما يلي:¹

¹ سليلة مالية، "تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات" دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة ايلوصوي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، 2021/10/20، ص 505-506.

الخبزفة الصاففة= (راس المال العامل الءائم) - (اأءفاءاء راس المال العامل)

الءءول رقم (07): مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	كففة الحساب	الاءفسفر المالي للمؤشر
راس المال العامل الإءمالي FRNG	FRNG (الأموال الخاصة +الاءصوم غير الءارفة) (الأصول غير الءارفة) FRNG = (الأصول الءارفة - الاءصوم الءارفة)	فوضء قفمة السفولة فف المءى القصفر فعبفر عن ضمان قءرة المؤسسة على الوفاء بءفونها فف ءارفء اسءءاقها، فهو فعطف الصورة الءقفقة عن المؤسسة فف الوفاء بالءزامءاءا او عءزها فف ءلك.
اأءفاءاء رأس المال العامل BFR	BFR = (الأصول الءارفة - أموال الخبزفة) (الاءصوم الءارفة - المساهماء البنكفة الءارفة)	فمءل الفرق بفن اأءفاءاء الءورة وموارء الءورة هءا الفرق فوضء ما إذا كانت المؤسسة باءاة إلى مصادر الءموفل) هامش أمان مالي).
الخبزفة الصاففة TN	TN = (راس المال العامل الءائم - اأءفاءاء رأس المال العامل) TN = (أموال الخبزفة - المساهماء البنكفة الءارفة)	هف الفرق بفن الءءفقاء الءارفة والءاءلة (الأموال) من وإلى المؤسسة ءلال ءورة اسءءلالفة معفنة.

المصدر: طرطار أءمء، منصر عبء العالف، ءور الءللل المالي للمعلوماء المنشورة فف القوائم المالية فف ءءقق فاعلفة الءشففص
المالي للمؤسسات الاقءصاءفة، مءاءلة مقءمة ضمن فعالفاء المءلقى الوطنف ءول الءشففص المالي للمؤسسات الاقءصاءفة، كلفة
العلوم الاقءصاءفة والءءارفة وعلوم الءسفر، ءامعة سوق أهراس، فومف 22-23 ماف 2012، ص16.

¹ فزفء ءقرارء، "اسءءءام أءواء الءللل المالي فف ءشففص الوضء المالي للمؤسسات الاقءصاءفة فف ظل الإصلاء المءاسفف"
ءراسة ءالة المؤسسة الوطنية لإءءاء اللوالب والسكاكفن والصنابفر، مءلة باءء، ءامعة الءزائر، العءء11، الءزء02، ص133.

الفرع الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي

تتعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي باختلاف المقاصد والأهداف المراد الوصول إليها، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية تتمثل أساسا في البيانات والكشوفات المحاسبية للمؤسسات، ومصادر خارجية تتمثل في المؤشرات والمعطيات المستخلصة من محيط المؤسسة الاقتصادي والمالي، ومن بين هذه المصادر (الميزانية المحاسبية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة).

أولا: الميزانية(قائمة المركز المالي)

1. **تعريف الميزانية:** تعرف الميزانية بأنها: "الوسيلة الأساسية لإعطاء صورة واضحة ودالة لحالة المؤسسة المالية في لحظة زمنية غالبا ما تكون نهاية السنة".¹

ويمكن تعريفها أيضا بأنها : كشف بالأرصدة التي تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل، أو هي قائمة تتضمن الحسابات الحقيقية المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين.

2. عناصر الميزانية:

1.2. الأصول:

تعتبر الأصول عن أهم استخدامات الأموال والموارد التي تمتلكها المؤسسة في تاريخ معين، والتي تعتمد المؤسسة لتوليد الإيرادات الداخلة في المستقبل.

إن الأصول موارد تنتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المؤسسة كنتيجة للأحداث السابقة، أو نتيجة لمجموعة من الأحداث والظروف الأخرى، ويأخذ جانب الأصول في الميزانية الشكل التالي:

الجدول رقم(08): الشكل القانوني للميزانية" الأصول" ميزانية السنة المالية المقفلة

الأصول	الملاحظة	إجمالي N	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي -N
					1
الأصول غير الجارية					
تثبيات عينية					
تثبيات معنوية					
أراضي					
مباني					
تثبيات عينية أخرى					
تثبيات ممنوح امتيازها					
تثبيات مالية					

¹ بساحة مصطفى، مجبور رانيا، " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماستر، تدقيق محاسبي ومراقبة، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2020\2021، ص29.

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

					سندات موضوعة موضوع معادلة مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات اخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة أصول
					مجموع الأصول غير الجارية

					الأصول الجارية المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ حسابات الدائنة واستخدامات متماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب حسابات دائنة أخرى واستخدامات متماثلة الموجودات وما تشابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 28.

2.2. الخصوم:

هي منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدات المحاسبية من خلال تحويل الأصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى وذلك نتيجة أحداث وقعت في الماضي، ويظهر جانب الخصوم في الميزانية بالشكل التالي:

جدول رقم (09): الشكل القانوني للميزانية جانب "الخصوم" ميزانية السنة المالية المقفلة

N-1	N	الملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

			علاوات واحتياطات(1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة(1) نتيجة صافية(1) رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة(1)
			حصة ذوي الأقلية(1)
			مجموع رؤوس الأموال الخاصة
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات
			مجموع الخصوم غير الجارية(2)

			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة الضرائب ديون أخرى خزينة سالبة
			مجموع الخصوم الجارية(3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 29.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

1. تعريف جدول حسابات النتائج:

هناك مجموعة من المفاهيم يمكن أن نسردها في النقاط التالية:¹

¹ مخلوفي عزوز، دور تحليل جدول حساب النتيجة استخدام أسلوب الأرصدة الوسيطة للتسيير في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة صيدال"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 02، 2023، ص 431-432.

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

- هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح / الكسب أو الخسارة.
- يعطي جدول حسابات النتائج صورة أكثر حيوية عن المؤسسة حيث تقيس أداء المؤسسة خلال الفترة المالية المنتهية وتبين ما إذا كانت نتيجة هذا الأداء ربحاً أو خسارة وذلك عن طريق مقارنة الإيرادات بالتكاليف.
- هو عبارة عن جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات والفارق بينهما يعطينا نتيجة الدورة كما يسمح لنا بتحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير.

2. عناصر جدول حسابات النتائج:

تعد من أهم العناصر المكونة لحساب النتيجة حسب الطبيعة كما يلي:

- النواتج الصافية من بيع السلع والخدمات؛
- نواتج الاستغلال الأخرى؛
- التغيير في مخزون المنتجات التامة الصنع ونصف المصنعة والخدمات التي لم يتم تقوتر بعد؛
- نفقات الموظفين؛
- مصاريف تشغيلية أخرى؛
- اهتلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات
- الضرائب المباشرة؛
- تتمثل المنتجات في تزايد المزايا الاقتصادية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم؛
- تتمثل الأعباء في تناقص المزايا الاقتصادية في شكل خروج أو الحفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم، كما تشمل الأعباء مخصصات الاهتلاك والاحتياطات وخسائر القيمة؛
- النتيجة الصافية للسنة المالية هي الفارق بين مجموع المنتجات ومجموع الأعباء للسنة المالية.

جدول رقم(10): جدول حسابات النتائج وفق SCF "حسب الطبيعة"

البيان	السنة N
المبيعات والمنتجات الملحقة	70/ح
الإنتاج المخزون	72/ح
إعانات الاستغلال	74/ح
1. إنتاج السنة المالية	70ح+72ح+74ح
المشتريات المستهلكة	60/ح
الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى	61ح/62ح

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

2. استهلاك السنة المالية	ح/60+ح/61+ح/62
القيمة المضافة	نتيجة السنة المالية- استهلاك السنة المالية
أعباء المستخدمين	ح/63
الضرائب والرسوم	ح/64
3. إجمال فائض الاستغلال	القيمة المضافة للاستغلال - ح/63 - ح/64
المنتجات العملياتية الأخرى	ح/75
الأعباء العملياتية الأخرى	ح/65
مخصصات الاهتلاكات والمؤنات وخسائر القيمة	ح/68 ح/78
4. النتيجة العملياتية	إجمالي فائض الاستغلال - ح(75 - 65 - 68 + 78)
المنتجات المالية\ الأعباء المالية	ح/76 ح/66
5. النتيجة المالية	ح/76 - ح/66
6. النتيجة العادية قبل الضرائب	(5+6)
ضرائب مستحقة على النتائج العادية	ح/695 ح/698
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية	ح/692
مجموع منتجات الأنشطة العادية	6- الضرائب الواجبة والضرائب المؤجلة
مجموع أعباء الأنشطة العادية	ح/77 - ح/76
7. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	النتيجة العادية قبل الضرائب - الضرائب الواجبة و المؤجلة
عناصر غير عادية - منتجات	ح/77
عناصر غير عادية - أعباء	ح/67
8. النتيجة غير عادية	ح/77 - ح/67
9. صافي نتيجة السنة المالية	النتيجة الصافية + النتيجة غير عادية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل25 مارس 2009، ص28.

ثالثا: جدول تدفقات (سيولة) الخزينة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة أحد القوائم المالية التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري، وتطلق عليه تسمية جدول تدفقات الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية.

1. تعريف جدول تدفقات الخزينة: تعرف قائمة تدفقات الخزينة بأنها قائمة تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال سنة مالية معينة في المؤسسة،¹ ويمكن وصفها

¹ عبد الخالق أودينة، تقييم الأداء المالي اعتمادا على جدول تدفقات الخزينة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد07، العدد01، 2023، ص03.

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

بأنها قائمة تبين المركز النقدي في تاريخ معين، وتكتسب أهميتها استناداً إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناءً عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة الميزانية وحساب النتيجة يتم إعدادهما على أساس الاستحقاق.

2. عناصر جدول تدفقات الخزينة:

يتكون جدول التدفقات النقدية من ثلاثة أجزاء، وذلك حسب مصادر التدفقات النقدية فنجد ما يلي:¹

1.2 التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية: تعتبر الأنشطة التشغيلية أهم جزء لتكوين جدول تدفقات

الخزينة لما له من أهمية في تحقيق جل الإيرادات الخاصة بالمؤسسة، ومن بين التدفقات نجد:

- التدفقات الناتجة عن تحقيق رقم الأعمال (بيع، تقديم خدمات)؛
- التدفقات الناتجة عن شراء السلع والمواد الأولية؛
- المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن العمولات والإيرادات الأخرى؛
- التدفقات الناتجة عن تسديد الجور والضمان الاجتماعي؛
- التدفقات الناتجة عن تسديد الفوائد والضرائب.

2.2 التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار: تتعلق أساساً بالتدفقات النقدية الناتجة عن عمليات اقتناء أو

التنازل عن الاستثمارات بمختلف أنواعها (تثبيتات مادية، تثبيتات مالية، تثبيتات معنوية)، والتي شأنها توليد مداخيل للمؤسسة.

3.2 التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل: تتعلق بكل التدفقات النقدية الحاصلة جراء عمليات

تمويلية سواء داخلية أو خارجية ومن بينها:

- التدفقات النقدية الناتجة عن إصدار أسهم أو سندات؛
- التدفقات النقدية الناتجة عن الحصول أو تسديد القروض طويلة الأجل؛
- المدفوعات المتعلقة بتوزيعات الأرباح.

3. عرض جدول تدفقات الخزينة "حسب الطريقة المباشرة"

يوضح الجدول رقم (11) والذي ورد في الجريدة الرسمية شكل ومضمون جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وهذا وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي.

جدول رقم (11): جدول تدفقات الخزينة "حسب الطريقة المباشرة"

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
--------	----------	-----------------	-------------------

¹ باكري علي، بيض القول عبد الله، دور جدول تدفقات الخزينة في التسيير المالي الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 86.

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</p> <p>التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن</p> <p>المبالغ المدفوعة للموردين المستخدمين</p> <p>الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة</p> <p>الضرائب على النتائج المدفوعة</p> <p>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير العادية</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (A)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تشييات عينية أو معنوية</p> <p>التحصيلات عن عمليات بيع تشييات عينية أو معنوية</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تشييات مالية</p> <p>تحصيلات عن عمليات بيع تشييات مالية</p> <p>الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية</p> <p>الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</p> <p>التحصيلات عن أعقاب إصدار أسهم</p> <p>الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها</p> <p>التحصيلات المتأتية من القروض</p> <p>تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p> <p>صافي لتدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)</p>
			<p>تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة</p>
			<p>تغير أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)</p>

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

			أموال الخزينة ومعادلاتها عن افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عن إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: نورة محمد، نوي شرف الدين، مدى توافق جدول سيولة الخزينة وفق مضمون النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالتدفقات النقدية (ias07)، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 03، 2022، ص411.

4. عرض جدول تدفقات الخزينة "حسب الطريقة غير المباشرة"

جدول رقم(12): جدول تدفقات الخزينة "حسب الطريقة غير المباشرة"

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليانية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: الاهتلاكات و المؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والمديون الآخرون تغير الموردين والديون الأخرى ناقص أو زائد قيمة التنازل صافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (A)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تنبيئات تحصيلات عن مبيعات التنبيئات تأثير تغيرات محيط الإدماج			
تدفقات أموال الخزينة المرتبط بعمليات الاستثمار (B)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة راس المال النقدي إصدار قروض			

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

			تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (C)
			تغير أموال الخزينة للفترة (A+B+C)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية تغير أموال الخزينة

المصدر: نورة محمد، نوي شرف الدين، مدى توافق جدول سيولة الخزينة وفق مضمون النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالتدفقات النقدية (ias07)، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 03، 2022، ص412.

المبحث الثاني : استخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

يُستخدم التحليل المالي كأداة رئيسية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات، حيث يساهم في قياس كفاءتها وتحديد نقاط القوة والضعف من خلال تحليل القوائم المالية والمؤشرات المختلفة. ويساعد ذلك في دعم عملية اتخاذ القرارات وتعزيز الاستقرار المالي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

المطلب الأول : تقييم الأداء و مؤشراتته

الفرع الأول : تعريف تقييم الأداء

أولا : تعريف الأداء

قبل التطرق إلى تعريف "تقييم الأداء" من المهم أولا فهم مفهوم "الأداء" بحيث يعرف:

- 1. التعريف الأول:** " يعتبر الأداء مفتاح تحقيق الأهداف بالطريقة الصحيحة بأقل تكلفة وفي الوقت المحدد، برصد سير العمل في مختلف المجالات والتأكد من نوعية الإنجاز في مختلف المراحل".¹
- 2. التعريف الثاني:** "يعتبر الأداء مفتاح تحقيق الأهداف بالطريقة الصحيحة بأقل تكلفة وفي الوقت المحدد، برصد سير العمل في مختلف المجالات والتأكد من نوعية الإنجاز في مختلف المراحل".²
- 3. التعريف الثالث:** " ويعرفها " jean yves " على أنها مجموعة من المعايير الملائمة للتمثيل و القياس التي يحددها الباحثون و التي تمكن من إعطاء حكم تقييمي على الأنشطة و النتائج و المنتجات و على أثار المؤسسة على البيئة الخارجية".³

و من خلال التعاريف السابقة استخلصنا أن : "الأداء هو مفهوم جوهري في المؤسسة يتمحور حول تحقيق الأهداف من خلال تنظيم العلاقة بين الموارد والنتائج، وفق معايير محددة للقياس والتقييم. ويشمل الأداء مخرجات المؤسسة وتأثيرها على البيئة الخارجية، حيث يعتمد على مجموعة من المعايير التي يحددها الباحثون للحكم على كفاءة الأنشطة والنتائج والمنتجات".

¹ نور الدين بهلول، تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية للدهن (ENAP) وحدة سوق اهراس، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد03، ديسمبر2016، ص74.

² الجودي صاطوري، عمار براهيمية، إعادة هندسة الاعمال كمدخل لتحسين الأداء الاقتصادي الكلي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن، ص33.

³ خالد راكد، مرجع سابق، ص32.

ثانيا: تعريف تقييم الأداء

1. **التعريف الأول:** " تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية".¹

2. **التعريف الثاني:** " مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة".²

و يمكن أن نستخلص تعريف شامل لتقييم الأداء المالي من خلال التعريفين السابقين و هو: " تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يهدف إلى قياس كفاءة وفعالية المؤسسة في استغلال مواردها ومصادرهما على المديين القصير والطويل، وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة بالمؤشرات المستهدفة، أو بأداء فترات سابقة، أو بأداء الوحدات الاقتصادية المماثلة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والهيكلية، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتشكيل الثروة".

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الأداء

أولاً: تقييم الأداء باستخدام المؤشرات المالية

1. مؤشرات السيولة:

1.1. نسبة السيولة العامة :

تستخدم هذه النسبة لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة،³ وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد تكون المؤسسة قادرة على الالتزام بتسديد ديونها القريبة، وتحسب بقيمة الأصول الجارية على الخصوم الجارية بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{أصول جارية} / \text{خصوم جارية.}$$

¹ كريمة السخري، تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية و البنوك التقليدية(2010-2015)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2016-2017، ص12.

² سارة بوكليوة، نور الهدى حيمري، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام المؤشرات المالية 2016-2021، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021-2022، ص41.

³ فيروز بوعزيز، استخدام الادوات الحديثة في التحليل المالي لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهدي، ام البواقي، 2018-2019، ص33-36.

2.1. نسبة السيولة المختصرة: تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحويل إلى نقدية لقياس درجة سيولة المؤسسة، وذلك بقسمة صافي الأصول الجارية من المخزونات الجارية على الخصوم الجارية وتحسب بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{الأصول الجارية} - \text{المخزونات الجارية}) / \text{الخصوم الجارية}.$$

حيث قيمة هذه السيولة تتراوح بين 30% كحد أدنى و 50% كحد أقصى.

3.1. نسبة السيولة الفورية:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، مقارنة بمبلغ السيولة الموجود تحت تصرفها في أي وقت، وتحسب من خلال قسمة خزينة الأصول على الخصوم الجارية، وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \text{خزينة الأصول} / \text{الخصوم الجارية}.$$

حيث قيمة هذه السيولة تتراوح بين 20% كحد أدنى و 30% كحد أقصى.

2. نسب الربحية:

1.2. العائد على حقوق الملكية:

تشير هذه النسبة إلى العائد المحقق جراء استثمار المالكين في الشركة، وتعبر عن مدى كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك وقدرتها على تحقيق أرباح مرضية لهم، وتحسب من خلال قسمة النتيجة الصافية بعد الضريبة على حقوق الملكية، وتكون وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{النتيجة الصافية بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}.$$

2.2. العائد على الأصول:

يبين هذا المعدل نسبة الربح المحقق على كل دينار مستثمر في الأصول، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كلما كانت ربحية الشركة أفضل، وتحسب من خلال قسمة النتيجة الصافية على مجموع الأصول، وتكون بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

3.2. نسبة هامش الربح الصافي:

تعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في الحصول على الأرباح من خلال رقم المبيعات، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح الصافي} = \text{صافي الربح} / \text{صافي المبيعات.}$$

3. نسب المردودية:

1.3. المردودية الاقتصادية:

$$= \text{النتيجة الصافية} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

وتعني هذه النتيجة العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة.
2.3. المردودية المالية :

$$= \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

وتبين هذه النسبة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين من كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة.
3.3. المردودية التجارية :

$$= \text{النتيجة الصافية للسنة المالية} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم}$$

لحسابها ينبغي الأخذ بعين الاعتبار النتيجة الصافية للسنة المالية ورقم الأعمال خارج الرسم. إذا كانت هذه النسبة مرتفعة هذا يعني في صالح المؤسسة".

4. مؤشرات التوازن المالي:

1.4. رأس مال العامل FR:

يعبر عن جزء من الأموال التي تتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة ويستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز سيولة مرتفعة ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

حيث إذا كان ¹:

$FRng > 0$: تدل على وجود هامش أمان، وهو مؤشر إيجابي للمقدرة على السداد.

$FRng < 0$: يشير ان المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وسوف تواجه مشاكل خاصة المقدرة على الدفع و الاستدانة.

$FRng = 0$: يعني ان المؤسسة في حالة التوازن الامثل على المدى الطويل، دون تحقيق فائض ولا عجز.

2.4. احتياجات رأس المال العامل BFR:

يمكن تعريف الاحتياج من رأس مال العامل على أنها رأس مال العامل الأمثل. أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل، وبحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل BFR} = (\text{الأصول الجارية} - \text{خزينة الأصول}) - (\text{الخصوم الجارية} - \text{المساهمات البنكية الجارية}).$$

3.4. الخزينة TN:

يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وتحسب بطريقتين:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو:

$$\text{الخزينة} = \text{قيم جاهزة} - \text{سلفات مصرفية}$$

ثانيا : تقييم الأداء بواسطة الأرصدة الوسيطة

1- يسمح هذا الجدول باستخراج عدة أرصدة تساعد في دراسة وتقييم النشاط الاستغلالي للمؤسسة ²:

¹ شنين عبد النور، زرقون محمد، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد1، المجلد1، الصادر عن جامعة قاصدي رايج، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية،2015، ص244.

² اسامة طيب، مطبوعة التحليل المالي باستخدام جدول حسابات النتائج، تخصص محاسبة وجباية ، جامعة البشير الابراهيمي ، برج بوعرييج، 2024-2025، ص38-39.

الجدول رقم (13): جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير

المبالغ	البيان	رقم الحساب
	المبيعات من البضائع	700
	التخفيضات الممنوحة على مبيعات البضائع	- 7090
	المبيعات الصافية من البضائع (أ)	=
	المشتريات البضائع المباعة	600
	مصاريف الشراء تابعة لمشتريات البضائع	+ 6080
	التغير في مخزون البضائع	+ 6030
	التخفيضات المتحصل عليها من مشتريات البضائع	- 6090
	تكلفة شراء البضائع المباعة (ب)	=
*	1. الهامش التجاري (أ - ب)	
	الانتاج المباع (ما عدا ح 7090)	701 الى 709
	الانتاج المخزن	+ 72
	الانتاج المثبت	+ 73
	إنتاج الدورة (ج)	=
	مشتريات التمويل	601 الى 607
	مصاريف الشراء التابعة لمشتريات التمويل	+ 6081 الى 6087
	التخفيضات المتحصل عليها من مشتريات التمويل	- 6091 الى 6097
	التغير في مخزون المواد الأولية والتموينات الأخرى	+ 6031+6032
	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الخارجية الأخرى	+ 61+62
	التخفيضات عن الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى	- 619+629
	استهلاكات الدورة المتأتية من الغير (د)	=
*	2. القيمة المضافة للاستغلال [1 + (ج - د)]	
	إعانات الاستغلال	+ 74
	أعباء المستخدمين	- 63
	ضرائب ورسوم	- 64
*	3. الفائض الإجمالي للاستغلال	=
	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات للأصول الجارية وغير الجارية	+ 781+785
	الإيرادات العملياتية الأخرى	+ 75
	مخصصات الاهتلاكات (ما عدا 686)	- 68

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

	الأعباء العملياتية الأخرى	-	65
*	4. نتيجة الاستغلال	=	
	الإيرادات المالية		76
	الأعباء المالية	-	66
	الاسترجاعات المالية عن خسائر القيمة والمؤونات	+	786
	خسائر القيمة للعناصر المالية	-	686
*	5. النتيجة المالية	=	
*	6. النتيجة الجارية قبل الضريبة (5+4)	=	
	إيرادات العناصر غير العادية		77
	أعباء العناصر غير العادية	-	67
*	7. النتيجة غير العادية	=	
*	8. النتيجة الإجمالية (7+6)	=	
	الضريبة على النتائج	-	69
*	9. النتيجة الصافية	=	

المصدر: أسامة طبيب، مطبوعة التحليل المالي باستخدام جدول حسابات النتائج، تخصص محاسبة وجباية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، 2024-2025، ص 38-39.

2- دور الأرصدة الوسيطة في التحليل:

- الهامش التجاري (Marge commerciale MC) والهامش الإجمالي (Marge brute MB):

الهامش التجاري يخص المؤسسات التي تمارس النشاط التجاري فقط، وهو يقيس وضعية المؤسسة مقارنة بسوق السلع (الزبائن والمنافسين من جهة وموردو السلع من جهة أخرى)، أما الهامش الإجمالي يظهر في حسابات المؤسسات الصناعية وكذلك المؤسسات التي تمارس أنشطة مختلفة، وهو عبار عن القيمة المضافة بدون مصاريف خارجية.

- القيمة المضافة (Valeur ajoutée d'exploitation VAE):

و تعبر عن خلق الثروة التي حققتها المؤسسة عن طريق مقارنة كل ما أنتجته المؤسسة وباعته مقابل ما استهلكته لتحقيق ذلك، ويساعد هذا الرصيد في تحليل مختلف الوضعيات المالية من خلال قياس نمو المؤسسة، قياس الوزن الاقتصادي لها ومعرفة كيفية توزيع القيمة المضافة على مختلف عوامل الإنتاج.

- الفائض الإجمالي للاستغلال (Excedent brute d'exploitation EBE):

ويعبر هذا الرصيد عن التدفقات الحقيقية لدورة الاستغلال أي أنه يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة، ويستعمل هذا الرصيد في تحليل قياس الأداء الصناعي والتجاري للمؤسسة من خلال قياس الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة وقياس قدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض، كما يساعد في اتخاذ قرارات الاستمرار في النشاط أو تغييره أو الانسحاب منه.

• **نتيجة الاستغلال (Résultat d'exploitation RE):**

وهي تمثل رصيد دورة الاستغلال الناتج عن الفرق بين إيرادات الاستغلال وأعباء الاستغلال، وتتخلص استخدامات رصيد نتيجة الاستغلال في التحليل من خلال قياس قدرة نشاط المؤسسة على خلق الثروة الإجمالية للمؤسسة، وإعطاء قراءة واضحة حول كيفية تشكل النتيجة.

• **النتيجة المالية (Résultat finance RF) :**

هي تعبر عن رصيد المصاريف المالية الناتجة عن عمليات الاستدانة والإيرادات المالية المتولدة عن التوظيفات المالية وكل الآثار الناتجة عنها، وتساعد النتيجة المالية في التحليل من خلال مراقبة أداء المؤسسة من الناحية المالية ومراقبة الحدود القصوى لعمليات الاستدانة، كما تساهم في اتخاذ القرارات التمويلية.

• **النتيجة الجارية قبل الضريبة (Résultat courant C) :**

ويساعد هذا الرصيد في تحليل الأداء العام للمؤسسة الصناعي، التجاري والمالي باستثناء الضريبة على النتائج.

• **النتيجة الاستثنائية (Résultat exceptionnel Re) :**

تتمثل هذه النتيجة في الفارق بين الإيرادات والمصاريف ذات الطابع الاستثنائي حيث يقتصر دور هذا الرصيد في تقدير العمليات خارج الاستغلال، وبالتالي يمكن توجيه النشاط في المستقبل إلى ميادين أكثر مردودية.

• **النتيجة الصافية (Résultat net):**

وهي النتيجة النهائية بعد استبعاد الضرائب على النتائج، كما تظهر في جانب الخصوم من قبل الميزانية قبل إعادة توزيع نتيجة الدورة الصافية ويسمح هذا الرصيد بتقدير ربحية المؤسسة وحساب مردودية الأموال الخاصة. **المطلب الثاني: النمو والربحية في المؤسسة الاقتصادية**

الفرع الأول : النمو

أولاً: تعريف النمو

1. **التعريف الأول:** يعرف النمو بأنه قدرة المؤسسة على زيادة حجمها و يقاس نمو المؤسسة بعدة مقاييس

منها: رقم الاعمال، القيمة المضافة، الاصول الثابتة، مجموع الاصول".¹

2. **التعريف الثاني:** "بالنسبة لـ Penrose نمو المؤسسة يدل على نشاط التوسع وما يتبعه من انعكاسات،

فهو يعني الارتفاع في العوامل الكمية للمؤسسة مثل: الانتاج، رقم الأعمال، اليد العاملة، الأصول

¹ خليفة الحاج، أثر النمو والحجم على ربحية المؤسسات الاقتصادية دراسة قياسية على الشركات المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة 2017-2013، مجلة الاستراتيجية و الربحية، المجلد 09، العدد 03 مكرر (الجزء الاول)، 2019، ص 76-77.

الثابتة...الخ، مرفوقة بتغييرات داخلية في خصائص المؤسسة مثل: هيكل المؤسسة، النظام التسييري، ثقافة المؤسسة، التكنولوجيا المستخدمة... الخ".¹

3. **التعريف الثالث:** "كما عرفه (سميث) مجموعة من العناصر الداخلية والخارجية المتعلقة بالتنظيم و يكون نتيجة تفاعل مختلف الظواهر الناتجة عن المحيط، والخصائص التنظيمية، والإنتاجية، والمالية، والشخصية، و يعتبر النمو أحد المؤشرات الأساسية لقياس كفاءة و فعالية المؤسسة".²

و من التعاريف السابقة استخلصنا تعريف شامل للنمو في المؤسسة الاقتصادية " يُعرّف النمو في المؤسسة على أنه عملية توسع تشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والتنظيمية، ويقاس من خلال مؤشرات مثل رقم الأعمال، القيمة المضافة، الأصول، وعدد العمال. وينتج عن تفاعل عوامل داخلية كالتنظيم والقدرات الإنتاجية والمالية، وخارجية كالمحيط الاقتصادي، ويُعد مؤشراً أساسياً على كفاءة المؤسسة وفعاليتها"

ثانياً: معايير قياس النمو وكيفية حسابها

1. معايير قياس النمو:

هناك معيارين لقياس النمو: معيار التشغيل (قياس المساهمة في الرفاهية) و معيار المبيعات وهو المعيار المفضل لدى المسيرين وهاذين المعيارين هما بطبيعة الحال جد مرتبطين ببعضهما.³

كما لا يمكن لأي مؤسسة أن تنمو للأبد بمعدل أعلى بكثير من معدل نمو الإقتصاد الذي تعمل فيه.

2. كيفية حساب النمو

لحساب معدل النمو لمتغير ما، X مثلاً، يؤخذ التغير في قيمة X بين فترتين زمنيتين متلاحقتين و يقسم على القيمة الأولى ل X و بافتراض القيمتين xt و xt+1، فإن معدل النمو GX يساوي إلى:

$$g_x = \frac{x_{t+1} - x_t}{x_t} = \frac{\Delta X}{X_t}$$

ولدراسة نمو مؤسسة تجري حساب معدلات النمو للمتغيرات ذات الأهمية التمويلية مثل المبيعات، الأرباح، الأصول، حقوق الملكية.

¹ سمية دربال، سلوكيات المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص40.

² <https://fr.scribd.com/document/560058695/>

³ شهاب الدين بن طبولة، موازنة نمو المؤسسة بين هدفي السيولة والربحية، مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021-2022، ص23-23.

من السهل حساب معدل نمو السنوي في المبيعات فقط عليك بقسمة مبيعات إحدى السنوات على مبيعات العام السابق.

من الأفضل الاعتماد على معدلات النمو السنوية المركبة بدلاً من متوسط معدلات النمو البسيطة، ويتمثل معدل النمو السنوي المركب في ذلك المعدل g الذي يحقق المساوات

$$S_1(1 + g) = S_n$$

الفرع الثاني: الربحية

أولاً: تعريف الربحية

لقد وردت عدة تعاريف للربحية على عدة أوجه نذكر منها:

1. التعريف الأول: " تعتمد قيمة الشركة على قوتها الإدارية المتمثلة في قدرتها على تحقيق الأرباح من مبيعاتها (هامش الربح الصافي) وكذلك قدرتها في استثمار أصولها لزيادة المبيعات (دوران الأصول)، وكلما استطاعت الشركة تخفيض تكاليفها، سواء كانت تكلفة المبيعات أو المصاريف الإدارية والعمومية، فإنها ستساهم في زيادة ربحيتها".¹

2. التعريف الثاني: التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من طرف المؤسسة والتي تهم جهات متعددة وفئات مختلفة (أملاك المساهمين، المقرضين، الموردون، العمال... الخ)، وهذا ما جعل مفهومها أكثر نسبية يتحدد ويرتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل جهة من هذه الجهات".²

ثانياً : هدف وأهمية الربحية

1. أهداف الربحية

أشرنا في السابق أن الربحية هي الهدف الأساسي لجميع منظمات الأعمال، ومنه لتحقيق هذا

الهدف تلجأ المؤسسة للتوفيق بين قرارات الاستثمار وقرارات التمويل التي سبق أن اتخذتها في الماضي أو تنوي اتخاذها في المستقبل، وفيما يلي توضيح لكل من هذين القرارين:³

1.1. قرارات الاستثمار: وهي القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة أو التي سوف تتاح لديها (الأصول المتداولة والثابتة)، ويظهر أثر قرارات الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمنظمة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات، ودون مبالغة تؤدي إلى تعطيل الموارد أو شح يؤدي إلى تخفيض العوائد التشغيلية، وذلك بشرط عدم الإفراط أو التفريط بهدف السيولة الذي يؤدي إلى الخسارة أو الإفلاس .

¹ حسن محمد حسين سمحان، أثر هيكل رأس المال والرفع المالي والربحية على قيمة شركات التعليم والاستثمار الأردنية، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر، جامعة اليرموك، الأردن، جوان 2015، ص146.

² عبد اللطيف مصطفى، عبد القادر مراد، أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013/04، ص35.

³ فيصل محمود الشاور، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي، جامعة مؤتة، الأردن، 2012، ص30.

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

2.1. قرارات التمويل : وهي القرارات المتعلقة بكيفية اختيار المصادر المتاحة أو التي سوف يتم الحصول عليها (الخصوم وحقوق الملكية)، ويظهر أثر قرارات التمويل في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للمصادر المتاحة للمنظمة على مختلف أنواع الخصوم وحقوق الملكية بطريقة توازن بين التمويل المناسب في كل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية، ودون مبالغة تؤدي إلى زيادة التكاليف أو شح يؤدي إلى تخفيض العوائد التشغيلية، وذلك بشرط عدم الإفراط أو التفريط بهدف الربحية الذي قد يؤدي إلى الخسارة أو الإفلاس .

2. أهمية الربحية

بالنسبة لأي شركة، يعد تحليل الربحية أمراً بالغ الأهمية لتحديد فرص النمو الجديدة التي يمكن أن تساعد في دفع الأعمال إلى الأمام، فيما يلي الأسباب الرئيسية الأخرى التي تجعل تحليل الربحية أداة حيوية لأي عمل تجاري¹ :

1.2. يحسن الرؤية على الأداء المستقبلي:

في فترات التغيير الهائل، تحتاج المؤسسات إلى الاسترشاد باستراتيجية واضحة يمكن أن تساعد على الازدهار في بيئة أعمال عالية المخاطر، يمكن أن يمكنهم امتلاك الرؤية والاستراتيجية الصحيحة من تغيير مسارهم حسب الحاجة .

2.2. تساعد في دفع استراتيجية النمو:

يعتمد العديد من المديرين على المؤشرات لتتبع الريح المستقبلي، والتحقق من مدى فعالية مبادرات التحول الخاصة بهم، وإجراء التعديلات اللازمة على استراتيجيتهم، يحتاج القادة إلى ملاحظة أن الأهداف ليست هي نفسها مؤشرات الأداء، على الرغم من أن العديد من الشركات تضع أهدافاً، إلا أنه يجب تحديد مؤشرات الأداء مبكراً لتتبع مدى نجاح الشركة في تحقيقها، يحتاج المديرون إلى الوصول إلى بيانات حقيقية للتحقق من أداء الشركة في تحقيقها. بدون الرؤية الصحيحة للربحية، قد يكون من الصعب على المديرين تتبع أداء الشركة الفعلي سيعيقهم عن قيادة استراتيجية الشركة في الاتجاه الصحيح.

3.2. تحسين عملية صنع القرار:

يعطي تحليل الربحية المديرين صورة واضحة عن الشركة بأكملها، مما يمكنهم من وضع الاستراتيجيات بشكل أفضل والتخطيط للنمو. عندما تفهم الشركة الربحية بوضوح، يمكن أن توجهها لاتخاذ الخطوات اللازمة للنمو المستقبلي وتمهيد طريقها نحو اتخاذ قرارات فعالة.

ثالثاً: نسب الربحية

1. حافة مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات.

2. صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) = المبيعات - إجمالي التكاليف = المبيعات - (تكاليف المبيعات المتغيرة + التكاليف الثابتة).

¹ شهاب الدين بن طوبولة، مرجع سابق، ص، ص: 15-16.

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

3. صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) = (سعر بيع الوحدة x عدد الوحدات المباعة) - (التكاليف المتغيرة للوحدة x عدد الوحدات المباعة) + التكاليف الثابتة).
4. حافة هامش الربح = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب EAT / صافي المبيعات.
5. حافة الربح التشغيلي = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب EBIT / صافي المبيعات.
6. حافة هامش صافي الربح = (صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب + صافي الإيرادات والمصاريف غير التشغيلية) / صافي المبيعات.
7. العائد على الموجودات ROA = EBIT / متوسط مجموع الموجودات.
8. العائد على الاستثمار ROI = EAT / متوسط مجموع الموجودات.
9. قيمة التغير في العائد على الاستثمار = التغير في الأرباح بعد الفوائد والضرائب / التغير في مجموع الأصول.

$$= \Delta \text{Profit} / \Delta \text{Total Assets Du Pont equation}$$

- . قيمة التغير Δ = القيمة الحالية - القيمة الماضية.
- . ΔProfit الأرباح الحالية - (الأرباح الماضية + الفوائد على القروض لتمويل الزيادة في الأصول).
10. العائد على حقوق المساهمين العاديين ROE = EAT / (التوزيعات لحملة الأسهم المختارة) / متوسط مجموع حقوق المساهمين العاديين.
11. القوة الإيرادية EP = صافي المبيعات / متوسط مجموع الأصول.
12. قيمة التغير في العائد على الأصول (ΔROA) = قيمة التغير في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب (ΔEBIT) / قيمة التغير في مجموع الأصول ($\Delta \text{Investment}$).
13. قيمة التغير في العائد على الأصول باستخدام معادلة Du Pont = [قيمة التغير في الأرباح (ΔProfit) / قيمة التغير في المبيعات (ΔSales)] x [قيمة التغير في المبيعات (ΔSales) / قيمة التغير في مجموع الأصول ($\Delta \text{Investment}$)]¹.

المطلب الثالث: أثر الرفع المالي على أداء و ربحية المؤسسة

يشكل هيكل التمويل عنصرًا استراتيجيًا في تحقيق النمو والربحية، حيث تتيح تقنية الرافعة المالية، كأداة من أدوات التحليل المالي، تقييم أثر الاستدانة على الأداء المالي للمؤسسة بما يدعم اتخاذ قرارات تمويلية فعالة².

¹ نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الاداء المالي باستعمال النسب المالية، الطبعة الأولى، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، 2019، ص، ص: 125-126.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2011، ص 281.

الفرع الأول : مفهوم أثر الرافعة المالية

تعرف المردودية: "هي النتائج المحققة من طرف المؤسسة في فترة معينة من الزمن من خلال تسخير واستخدام وسائل مالية ومادية ملائمة لذلك و مدى مكافأة هذه الوسائل خلال الفترة المعنية من النشاط".¹

1. المردودية الاقتصادية:

"وتعبر عن مدى أداء الأصول الاقتصادية للمشروع، وتعرف بأنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية ومجموع الأصول المستعملة للحصول عليها. كما تعبر عن كفاءة استعمال الموارد المتاحة من طرف القائمين على المشروع أو المؤسسة خلال فترة معينة بغض النظر عن طريقة التمويل،² و تقاس بمعدل المردودية الاقتصادية المحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية (Re)} = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

تقيس العلاقة السابقة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال اي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

- المركبات الأساسية للمردودية الاقتصادية:

لاستخراج المركبات الأساسية لمعدل المردودية الاقتصادية نقوم بإعادة كتابة العلاقة الرياضية مع إدراج رقم الأعمال، وذلك على النحو التالي³:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية (Re)} = (\text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} / \text{رقم الأعمال}) \times (\text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الاقتصادية}).$$

ومنه نستخلص أن معدل المردودية الاقتصادية هي حاصل جداء معدل ربحية الاستغلال بعد الضريبة و معدل دوران الأصول الاقتصادية المعرفين كما يلي:

1. معدل ربحية الاستغلال: ويُدعى كذلك بمعدل الربحية الجزئية أو معدل هامش الاستغلال ويقاس

ربحية المؤسسة انطلاقاً من دورة الاستغلال، إذ يقارن نتيجة الاستغلال المحققة خلال الدورة برقم

الأعمال السنوي خارج الرسم، و يُحسب انطلاقاً من جدول النتائج بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل ربحية الاستغلال} = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} / \text{رقم الأعمال}$$

¹ سعيد رحيم، زينب خلدون، دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية الإسلامية، مجلة التنمية و الاشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 03، العدد 04، جوان 2018، 58.

² سعيد رحيم، زينب خلدون، ص 59.

³ إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 282.

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

يعتبر هذا المعدل من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي و يظهر قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مقارنة بالإيراد الإجمالي، و يمكن حسابه قبل الضريبة على الأرباح أو بعدها حسب احتياجات المحلل المالي التحليلية وتبعاً للمنطق المالي المستخدم؛

2. معدل دوران الأصول الاقتصادية: يقيس هذا المؤشر قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، وذلك بمعدل لقارن فيه بين حجم الأصول الاقتصادية المستثمرة لتحقيق رقم أعمال معين، ويُحسب انطلاقاً من الميزانية الاقتصادية و جدول حسابات النتائج بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الاقتصادية} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

يمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي يتكرر فيها رقم الأعمال بنفس الحجم ليغطي الأصول الاقتصادية، بشكل يمكن متخذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية و إمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة.

2. المردودية المالية : (مردودية الأموال الخاصة)

تعبر المردودية المالية على العائد الذي يحققه الملاك من استثمار أموالهم في مشروع معين، وهي من المعلومات المالية المهمة التي يحتاجها المستثمرون حيث أنه بناء على هذا المؤشر يقرر هؤلاء إما الاحتفاظ باستثماراتهم فيه أو تحويل أموالهم إلى استثمارات أخرى تحقق لهم عوائد أحسن، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية¹:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة (Rcp)} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

حيث تحدد العلاقة أعلاه، مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع مستوى الأموال الخاصة، ويمكن بقراءة معمقة تعريف مردودية الأموال الخاصة على أنها معدل المردودية الاقتصادية بعد الضريبة عند مستوى استنادة معدوم.

- المركبات الأساسية للمردودية المالية:

بنفس المنطق السابق يمكن استخراج المركبات الأساسية المعدل المردودية المالية نقوم بإعادة كتابة العلاقة الرياضية مع إدراج رقم الأعمال و الأصول الاقتصادية، وذلك على النحو التالي²:

¹ عبد الكريم بن ناصر، يوسف سائحي، أثر الرافعة المالية على مردودية المؤسسات الاقتصادية الخدمية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالقلمة 2017-2019، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 01، 2023، ص 511.

² إلياس بن ساسي، مرجع سابق الذكر، ص 283.

$$\text{مردودية الأموال الخاصة (Rcp)} = \frac{\text{النتيجة الصافية/ رقم الأعمال}}{\text{رقم الأعمال/ الأصول}} \times \text{الاقتصادية} \times \text{الأصول الاقتصادية/ الأموال الخاصة}$$

إن فالمرودية المالية يمكن تحليلها إلى ثلاث مركبات أساسية والمتمثلة في معدل الإجمالية ومعدل دوران الأصول الاقتصادية والنسبة الهيكلية والتي تعرفها باختصار كآتي:

3. معدل الربحية الإجمالية: وتسمى أيضا بهامش الربح الصافي، هذا المعدل يقيس ربحية المؤسسة انطلاقا من إجمالي أنشطتها حيث يتم فيه مقارنة النتيجة الصافية برقم الأعمال¹، ويتم به قياس فعالية السياسة التجارية وحسب انطلاقا من جدول حسابات النتائج بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الربحية الإجمالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

يُعتبر هذا المعدل من مؤشرات قياس الأداء المالي ويُظهر قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية مقارنة برقم الأعمال، أي قدرة المؤسسة على تحويل إيراداتها الإجمالية إلى ربح صافي و قدرتها على التحكم في التكاليف الإجمالية.

4. معدل دوران الأصول الاقتصادية: يقيس هذا المؤشر قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال²، وذلك بمعدل القارن فيه بين مستوى الأصول الاقتصادية المستثمرة لتحقيق رقم أعمال معين، وحسب انطلاقا من الميزانية وجدول حسابات النتائج بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الاقتصادية} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

يمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي يتكرر فيها رقم الأعمال بنفس الحجم ليغطي الأصول الاقتصادية، بشكل يمكن اتخاذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية وإمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة.

5. النسبة الهيكلية: تقيس التركيبة المالية للمؤسسة، وذلك بمقارنة مستوى الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول الاقتصادية، وتحسب انطلاقا من الميزانية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

$$\text{النسبة الهيكلية} = \frac{\text{الأصول الاقتصادية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

¹ بلخير بكاري، عبد الرحمان دغوم، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2017، ص 103.

² إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص، ص: 283-286.

يُمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي تتكرر فيها الأموال الخاصة بنفس المستوى لتغطي الأصول الاقتصادية، أي تعطي للمحلل المالي فكرة حول مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الاحتياجات المالية ممثلة في الأصول الاقتصادية.

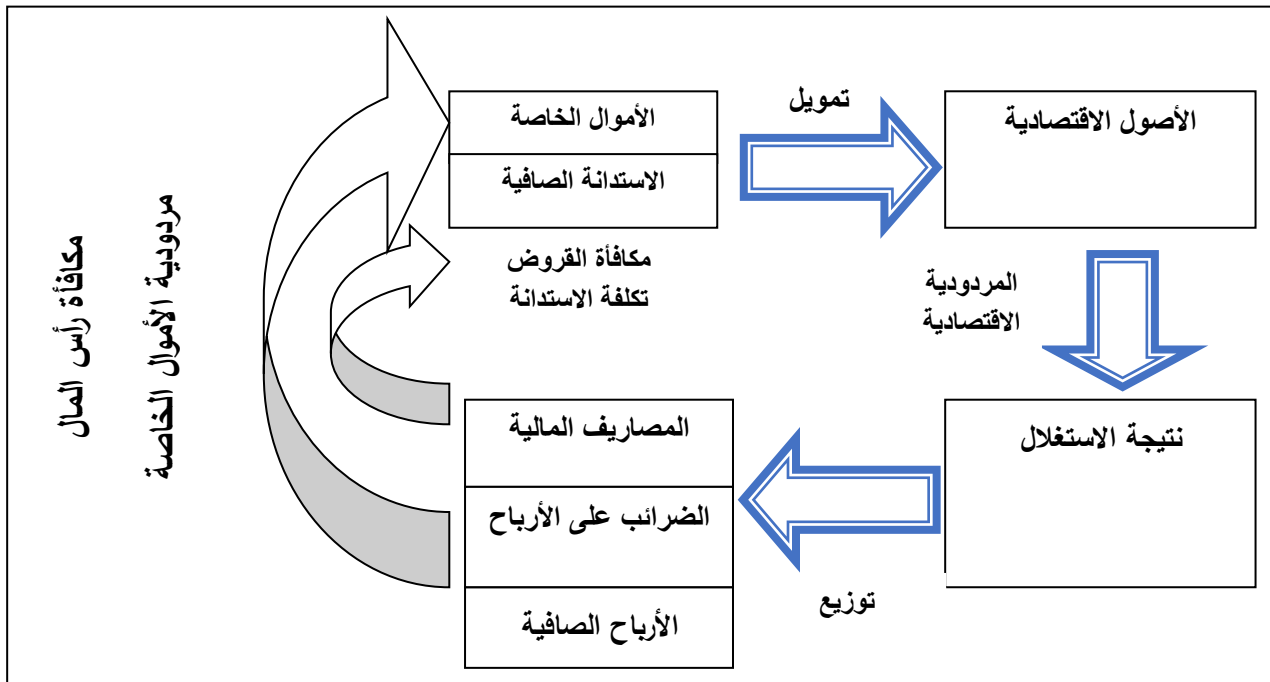
ثانياً: مبدأ أثر الرافعة المالية

يقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، فهي نتاج المرونة المكافئة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة (أي الديون)، فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث تكون أمام حالة أثر رافعة مالية إيجابي، أما في الحالة العكسية أي إذا كانت هذه المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف تنخفض مردودية المساهمين ويصبح اثر الرافعة المالي سلبياً.

إن يمكننا تفسير أثر الرافعة المالية بمعدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة معدل مردودية الأصول الاقتصادية و تكلفة الدين.

بهذه التبسيط سوف نعتبر في منهجيتنا أن الأموال المستخدمة في مجملها تأخذ إما شكل الأموال الخاصة أو شكل استدانة، هذه الأموال هي أموال مستثمرة في شكل أصول يُنتظر منها توليد نتائج كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): توزيع الثروة في المؤسسة



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2011، ص 285

فمجموع الأموال المقدمة من قبل المقرضين والمساهمين يمول مجموع الاستخدامات أي الأصول الاقتصادية، هذه الاستخدامات تولد نتائج توزع بدورها على التكاليف المالية (مكافأة المقرضين) والنتيجة قبل الضريبة التي تعود إلى المساهمين.

في نهاية الأمر عندما لقرارن بين مردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية (قبل الضريبة من أجل التجانس) نجد أن الفرق يعود إلى أثر الهيكل المالي ومنه يمكننا أن نعرف الفرق بين مردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية بعد الضريبة بأنه أثر رافعة الاستدانة أو بعبارة أخرى أثر الرافعة المالية.

يفسر أثر الرافعة المالية كيف يمكننا أن تحقق مردودية أموال خاصة تكون أعلى من مردودية مجمل الأموال المستثمرة التي تعبر عنها بالمردودية الاقتصادية، لكن علينا ألا ننساق مع هذا المنطق الذي يقدمه أثر الرافعة المالية، وهو أنه بإمكاننا أن نحصل على ربح مزيد من الأموال بفعل الاستدانة، لأن أثر الرافعة المالية يمكنه أن يؤثر باتجاهين متعاكسين، فإذا كان بإمكانها أن ترفع من مردودية الأموال الخاصة بالمقارنة مع المردودية الاقتصادية، فإنه يمكن أن يكون لها أثر عكسي في بعض الأحيان و تخفض من مردودية الأموال الخاصة بالمقارنة مع المردودية الاقتصادية.

إذا مبدأ أثر الرافعة هو أنه عندما تقوم المؤسسة بالاستدانة واستثمار الأموال المقترضة في مجال نشاطها الصناعي والتجاري، فإنها تحصل من جراء ذلك على نتيجة اقتصادية التي من المفروض أن تكون أعلى من التكاليف المالية للاستدانة، ففي هذه الحالة تحقق المؤسسة فرائض مالية تتمثل في الفرق بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الأموال المقترضة، هذا الفائض سوف يعود إلى المساهمين ويرفع بذلك مردودية الأموال الخاصة، فآثر رافعة الاستدانة يرفع مردودية الأموال الخاصة ومن هذه الخاصية سمي بآثر الرافعة المالية.

فالاستدانة يمكنها أن ترفع من مردودية الأموال الخاصة للمؤسسة، دون أن تغير من المردودية الاقتصادية، لكن الفرضية الأساسية لهذه الآلية هي تحقق جدلية أن المردودية المالية ترتفع عندما تزيد المؤسسة من استدانته، و أنه يجب أن تكون المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة، وخلاف ذلك أي عندما تستدين المؤسسة بمعدل تكلفة (فائدة) أعلى من المردودية الاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها من استثمار الأموال المقترضة، تكون هنا أمام عجز سيحمل على مردودية الأموال الخاصة لأن النتيجة تنخفض وتصبح مردودية الأموال الخاصة أقل من المردودية الاقتصادية.

إذا يمكننا أن نستنتج أنه عندما تصبح المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الاستدانة، فإن أثر رافعة الاستدانة ينعكس فتتخفض مردودية الأموال الخاصة التي تصبح أقل من المردودية الاقتصادية.

ثالثاً: الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية:

للضريبة أثر واضح في حساب أثر الرفع المالي، حيث أن اللجوء إلى الاستدانة يؤدي إلى تقليل الوعاء الضريبي وذلك لأن الفوائد تطرح من الأرباح قبل حساب الضرائب، فالمؤسسات التي تدفع معدل ضريبة مرتفع تفضل

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

مثلا التمويل بالافتراض بدلا من التمويل عن طريق الأموال الخاصة لأن الوفر الضريبي لهذه المؤسسات سيكون أكبر.¹

وبالتالي يمكن صياغة أثر الرفع المالي كالتالي:

$$RCP = \left(Re + (Re + i) \times \frac{D}{CP} \right) (1 - IS)$$

حيث أن:

- $(Re + i)$: تمثا الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة؛
- $\frac{D}{CP}$: الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي؛
- $(Re + i) \times \frac{D}{CP}$: أثر الرفع المالي.

فيكون لدينا:

مردودية الأموال الخاصة = المردودية الاقتصادية + أثر الرفع المالي

و بالتالي:

أثر الرفع المالي = مردودية الاموال الخاصة + المردودية الاقتصادية

الفرع الثاني: حساب أثر الرافعة المالية

من اجل حساب أثر الرافعة ومردودية الأموال الخاصة نستعرض العناصر الضرورية من القيام بهذا الحساب.²

- من جدول حسابات النتائج:

- رقم الأعمال (CA) ؛
- النتيجة الجارية (RC) ؛
- المصاريف المالية الصافية (CF) ؛ تذكر هنا أنها صافية من النواتج المالية؛
- نتيجة الاستغلال (RE).

- من الميزانية الاقتصادية:

- الاستثمارات (Im) ؛
- الاحتياج في رأس المال العامل (للاستغلال وخارج الاستغلال) (BFR) ؛
- الأصول الاقتصادية (AE) ، مجموع القيمتين السابقتين، كما تساوي أيضاً مجموع القيمتين اللاحقتين باعتبار أن الأصول الاقتصادية تمول بواسطة الأموال الخاصة والاستدانة؛

¹ بلخير بكاري، عبد الرحمان دغوم، مرجع سابق، ص104.

² إلياس بن ساسي، مرجع سابق الذكر، ص، ص:289-290.

• الأموال الخاصة (CP) ؛

• الاستدانة الصافية (D)، التي تشمل مجموع الديون البنكية والمالية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل مخفض منها القيم المنقولة للتوظيفات المالية والمتاحات، معدل الضريبة على الأرباح الذي رمزنا له بـ IS.

إذا كانت المؤسسة ممولة جزئياً بأموال شبه خاصة، فإنه يتعين إجراء دراسة من أجل إلحاقها إما للأموال الخاصة أو الاستدانة، فإذا كان هناك سندات قابلة للتحويل تؤكد تحويلها فإنها تلحق بالأموال الخاصة مع خصم الفوائد المدفوعة من المصاريف المالية وضمها للنتيجة، و في حالة العكس تلحق بالاستدانة، كما يجب توزيع المؤنات المتعلقة بالمخاطر والتكاليف بين الاستدانة الصافية والأموال الخاصة، لأنه بدون ذلك فإن الميزانية المختصرة لا تكون متوازنة.

بالنسبة للمؤسسات التي تتميز بأصول اقتصادية سالبة، وهي المؤسسات التي يوجد لديها احتياج في رأس المال العامل سالب بشكل كبير بحيث يغطي إجمالي الاستثمارات الصافية وهي مؤسسات عادة ما تنتمي لبعض القطاعات الخدمية (المطاعم النقل، التوزيع ...)، نجدها تولد مردودية أموال خاصة مرتفعة جداً، و المردودية الاقتصادية في هذه الحالات يجب أن تحسب بالأخذ في الاعتبار إيرادات التوظيفات المالية نضم إلى النتيجة ومبلغ التوظيفات تضم إلى الأصول الاقتصادية، بحيث تحسب كالتالي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = (\text{نتيجة الاستقلال} + \text{الإيرادات المالية}) / (\text{الأصول الاقتصادية} + \text{التوظيفات المالية}).$$

باعتبار أن هذا النوع من المؤسسات بأخذ في الحسبان إيراداتها المالية عند تحديد اسعار بيع منتجاتها وخدماتها..

يقوم أثر الرافعة على علاقة محاسبية، لذلك فإنه قابل للتطبيق في كل الحالات حتى تلك التي يكون للمؤسسة فيها استدانة صافية سالبة، أي عندما تكون توظيفاتها المالية أكبر من ديونها، و في هذه الحالة فإن مردودية الأموال الخاصة تمثل فقط متوسط (المرجح بأهمية الأموال الخاصة والتوظيفات المالية) المردودية الاقتصادية و مردودية التوظيفات المالية، أي فقط لعوض في المعادلة D بـ (-P) ، حيث P مبلغ التوظيفات المالية الصافية و ا ب p حيث p معدل المردودية الصافية لهذه التوظيفات فيصبح لدينا:

$$R_{cp} = \left[Re + (Re + p) \frac{p}{cp} \right] (1 - IS)$$

الفرع الثالث: حالات أثر الرافعة المالية

يتلى الهدف من حساب الرفع المالي في دراسة أثر الاستدانة على المردودية المالية، حيث قد يكون للاستدانة أثر ايجابي على المردودية المالية، كما لا يمكن أن يهمل الأثر السلبي له، هذا يختلف من مؤسسة إلى أخرى ويتم توضيح ذلك من خلال الحالات التالية¹:

أولاً: حالة المؤسسة عديمة الاستدانة:

وهذا يعني أن المؤسسة تقوم بتمويل نشاطها بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، وفي هذه الحالة صياغة أثر الرافعة المالية تكتب بالشكل التالي:

$$D=0 \Rightarrow R_{cp} = Re(1-IS)$$

ويتبين في هذه الحالة أنه لا يوجد أثر للرافعة المالية، حيث تتساوى مردودية الأموال الخاصة مع المردودية الاقتصادية بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح.

ثانياً: حالة المؤسسة المستدنة

تعد الاستدانة من أهم مصادر التمويل، كما أنها تساهم في تحسين مستويات المردودية المالية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو للقدرة على التمويل الذاتي والتي تعتبر أهم وسائل التمويل، لكن من الضروري مراقبة مستويات الاستدانة، وهذا ما نحاول تحقيقه من خلال دراسة أثر الرافعة المالية، هنا يجب التمييز بين ثلاث حالات يمكن أن تقع فيها المؤسسة.

1. حالة المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الفائدة : ($Re > i$)

عندما تكون المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة، يكون أثر الرافعة المالية موجب وتكتب المعادلة بالشكل التالي:

$$(Re - i) > 0 \rightarrow R_{cp} - Re = (Re - i) \frac{D}{cp} > 0$$

و منه يمكن تحسين مردودية الأموال الخاصة بزيادة الرافعة المالية D/Cp أي أن زيادة اللجوء إلى الاستدانة يؤدي إلى زيادة المردودية الأموال الخاصة.

2. حالة المردودية الاقتصادية تساوي معدل الفائدة ($Re = i$)

هذه الوضعية تؤدي إلى تحييد أثر الرافعة المالية، وحينها تتوحد دلالة كل من مردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية بعد الضريبة، وهي نفس حالة انعدام الاستدانة.

¹ عبد الرحمان دغوم، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص9-10.

3. حالة المردودية الاقتصادية أقل من معدل الفائدة ($Re < i$)

عند تحقق هذه الحالة، يكون أثر الرافعة المالية سالب و يعطى بالعلاقة التالية:

$$(Re - i) < 0 \rightarrow Rcp - Re = (Re - i) \frac{D}{cp} < 0$$

وتتخفف مردودية الأموال الخاصة بزيادة اللجوء إلى الاستدانة، وذلك بسبب ارتفاع المصاريف المالية، وهي حالة أثر الرافعة المالية سالب.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع استخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولاً: دراسة باصور رضوان

بعنوان "دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2017\2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وإمكانية توظيفها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق ذلك تطرقت إلى منهجية التحليل المالي الحديث التي تتأثر بمعايير المحاسبة الدولية وبخصائص البيانات الواردة في القوائم المالية، كما بينت الأساليب الحديثة والأدوات المتقدمة ذات البعد النوعي التي توظف لتقييم الأداء المالي، وقدمت منهج التنبؤ به لا سيما حدوث حالة الفشل المالي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قائم على الاستخدام الفعلي لأسلوب النسب المالية بحيث يبقى التحليل والتفسير يتوقف على الخبرة المهنية والخلفية العلمية للمحلل المالي، وأكدت على أنه من المفيد لتلك المؤسسات إدراج أساليب حديثة وأدوات متقدمة في التحليل ولكن هذا يبقى متوقفاً على عوامل البيئة الاقتصادية المحيطة بالمؤسسات.

ثانياً: دراسة منير عوادي

بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2019\2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقديم إطار نظري لهذه الدراسة يتضمن تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي من خلال التعرف على مختلف أساليبه وأدواته وكذا النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

تقييم الأداء المالي، إلى جانب القيام بدراسة تطبيقية تم من خلالها إسقاط مختلف الأساليب والأدوات السابقة عمليا على واقع البيانات المحاسبية لمؤسسة اقتصادية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها بيان أهمية وضرورة استخدام مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وكذا الكشف عن أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها وتقديم الحلول المناسبة لها.

ثالثا: دراسة سمية دريال

بعنوان "سلوكيات المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي"، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة ورقلة، السنة الدراسية 2011\2012.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي واختبار وجود أثر للحجم على هذا السلوك، وقد استخدمت الطالبة أساليب التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد لتحليل الظاهرة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الاستراتيجيات المالية المنتهجة لتدعيم النمو في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن تلك الاستراتيجيات المعتمدة في المؤسسات الكبيرة، كما كشفت الدراسة عن العوامل الداخلية المتحكمة في المنطق المالي لنمو كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.

رابعا: دراسة راكد خالد

بعنوان "دور التحليل المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعيدة، السنة الدراسية 2018\2019.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع دور التحليل المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ولتحقيق الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا على جمع المعلومات حول التحليل المالي وعن عملية الأداء من خلال أدواته الأكثر استخداما، حيث أجريت الدراسة الميدانية بمؤسسة صناعة المواد الكاشطة ABRAS سعيدة بالاعتماد على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية لها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى تأكيد التحليل المالي حيث يعد وسيلة فعالة لتحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، لأنه يساعد على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة باستخدام تقنية المؤشرات المالية، وذلك قصد تشخيص نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف ومحاولة تصحيحها.

أمافيا يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم(14): المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
باصور رضوان، 2018\2017	كلتا الدراستين تهدفان إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي.	دراستنا تركز على استراتيجية النمو والربحية في المؤسسات الاقتصادية، بينما الدراسة السابقة تركز على التحليل المالي العام.	يمكن الاستفادة من منهجية التحليل المالي الحديثة المتبعة في الدراسة السابقة، وكذا استخدام الأساليب الحديثة في التحليل المالي لتقييم النمو والربحية في المؤسسة الاقتصادية وتحسين الاستراتيجيات المالية بناءً على النتائج.
منير عوادي، 2020\2019	نفس الموضوع (التحليل المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية)، وكلا الدراستين اعتمدتا على دراسة ميدانية.	ركزت دراسته على تقييم الأداء المالي فقط، بينما دراستنا توسعت لربط التحليل المالي باستراتيجية النمو والربحية.	الاستفادة من أدوات التحليل المالي المستعملة، وطريقة إسقاطها على الواقع العملي لتشخيص الوضعية المالية.
سمية دربال، 2012\2011	التركيز على موضوع "النمو" في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	الدراسة اعتمدت على التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد، وركزت على أثر الحجم، بينما دراستنا تركز على أدوات التحليل المالي	الاستفادة من نتائج الدراسة في دعم الجانب النظري المتعلق بعوامل النمو، مع توظيفها كمقارنة تكاملية لفهم الفروقات في الاستراتيجيات حسب حجم

المؤسسة.	دون استعمال أدوا إحصائية.		
الاستفادة من المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية وتطبيق المؤشرات المالية لتشخيص الأداء داخل مؤسسات مماثلة في دراستنا الحالية.	الدراسة أجريت في مؤسسة صناعية وترتكز على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة فقط، بينما يمكن لدراستنا الحالية أن تركز على عدة جوانب أخرى مثل استراتيجية النمو والربحية.	كلا الدراستين تناولتا دور التحليل المالي في تحسين الأداء المؤسسي، مع استخدام النسب المالية وكذا المؤشرات لتشخيص الحالة المالية ومعرفة نقاط القوة والضعف.	راكد خالد، 2018\2019.

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولاً: سحنون أمال

بعنوان "دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، السنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة ميدانية على مؤسسة حضانة حليب بالمسيلة، بغرض إسقاط إشكالية الدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن أدوات التحليل المالي لها دور كبير في قياس الأداء المالي باعتبارها كأحدى أدوات الرقابة المالية، وذلك لكشف نقاط القوة والضعف وأسبابها وإعطاء حكم على وضعيتها من خلال ممارسة نشاطها، فتعتبر أدوات التحليل المالي أداة رئيسية وضرورية لقياس وتقويم الأداء المالي داخل المؤسسة. أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم(15): المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
سحنون أمال، 2021.	نفس الموضوع العام المتعلق بأدوات التحليل المالي ودورها في تقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية.	الدراسة ركزت على القياس والتقييم من زاوية الأداء المالي فقط، وعلى مؤسسة معينة(حضنة حليب)،بينما قد تشمل مذكرتنا زاوية أوسع مثل استراتيجية النمو والربحية.	يمكن الاعتماد على هذه الدراسة كمرجع ميداني لتوضيح كيفية تطبيق أدوات التحليل المالي فعليا، والاستفادة من المنهجية المتبعة والنتائج المحصلة في تحليل الاداء المالي وربطه بالنمو والربحية في مؤسستنا محل الدراسة.

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1. Sebaa Fatma Zahra, Saouli Ali.

“ A reading about the financial analysis of the financial statements of Islamic banks”, Forum for economic studies and research journal, volume05, n:01, 2021, p467-481.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الوضعية المالية لبنك السلام الجزائري، وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي، وبالأخص التحليل الأفقي للأصول والخصوم.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تحليل الوضعية المالية للبنك من خلال تحليل إجمالي الأصول ونتيجة السنة المالية، ما يسمح بتكوين رؤية مبدئية عن الأداء المالي للبنك، لكن لا يتم ذكر نتائج رقمية أو استنتاجات تفصيلية حول ما غذا كانت الوضعية جيدة أو ضعيفة.

أمافيا يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم(16): المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Sebaa Fatma Zahra, Saouli Ali 2021.	استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم الأداء المالي في البنوك.	تركيز الدراسة على بنك السلام الجزائري فقط وتحليل أفقي للأصول	الاستفادة من المنهج التحليلي المعتمد(التحليل الأفقي) وتطبيقه على

الفصل الأول:الإطار النظري لاستخدامات التحليل المالي لتقييم الأداء

مؤسسات اقتصادية أخرى مع توسيع نطاق التحليل ليشمل مؤشرات النمو والربحية.	والخصوم دون التطرق للتحليل الرأسي أو النسب المالية.		
--	---	--	--

المصدر: من إعداد الطلبة

خلاصة الفصل الأول:

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن التحليل المالي هو الإدارة الرئيسية لتقييم الأداء المالي بالاعتماد على أدواته (النسب المالية ، مؤشرات التوازن) كونه عملية تخدم عمليات التقييم و الرقابة والمتابعة من أجل تحسين النمو والربحية في المؤسسة الاقتصادية، كما أنها تمثل نقطة البداية عند التفكير في المستقبل، إذ تنقسم النسب المالية إلى عدة أنواع يقيس كل منها جانبا معينا، فبعضها يقيم وضعية السيولة في المؤسسة و إمكانية سداد الالتزامات و بعضها يقيم كفاءة الإدارة في استخدام الأصول، و البعض الآخر يقيس ربحية المؤسسة.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية مؤسسة

Condor

تمهيد:

من خلال الفصل النظري الذي تم تناوله، تبين لنا أن التحليل المالي يمثل نظام معلومات يعتمد أساساً على البيانات والمعطيات المالية والمحاسبية المستخلصة من القوائم المالية، حيث يتم معالجتها باستخدام مجموعة من الأساليب والتقنيات والأدوات التحليلية بهدف تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ورصد مكامن القوة والضعف في أدائها المالي وتوازنها، وتبرز أهمية العلاقة بين متغيري الدراسة، وهما التحليل المالي وتقييم الأداء المالي، في كونهما يعكسان صورة دقيقة وحقيقية لوضعية المؤسسة موضوع الدراسة، بما يلي حاجات مختلف الأطراف المرتبطة بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن أجل إضفاء طابع تطبيقي على دراستنا، قمنا بدعم الجانب النظري بفصل تطبيقي، حيث وقع اختيارنا على مؤسسة Condor كميدان للتطبيق العملي، أين سنقوم بتطبيق الأدوات والأساليب النظرية للتحليل المالي على التقارير المالية للمؤسسة، ضمن حدود المعطيات المتوفرة، بهدف التحقق ميدانياً من دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لهذه المؤسسة.

وبناءً على ذلك، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة كوندور "Condor"

المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة كوندور "Condor"

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة كوندور "Condor"

تُعد دراسة المؤسسة الاقتصادية خطوة أساسية لفهم البيئة الداخلية التي تعمل فيها، والظروف التي تؤثر على نشاطها ونتائجها المالية، وبما أن مؤسسة كوندور تمثل إحدى النماذج الرائدة في السوق الجزائري، فقد خصصنا هذا المبحث لتقديم نظرة شاملة حولها، من خلال التعريف بها، طبيعتها نشاطها، تنظيمها الإداري والهيكلية، ويهدف هذا التقديم إلى وضع إطار مرجعي يساعد على الإحاطة بمختلف الجوانب التي ستبنى عليها التحليلات المالية لاحقاً.

المطلب الأول: تعريف ونشأة المؤسسة.

في هذا المطلب سنتطرق إلى عنصرين مهمين يتمثلان في تعريف ونشأة مؤسسة كوندور.

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة

نظراً للجو الملائم الذي يسمح بوجود سوق تنافسية محلية جديدة، وفتح أبواب الاستثمار في السوق الوطنية والدولية أمام الخواص، ونتيجة لتطور والمواكبة، وزيادة الطلب على المنتجات الإلكترونية والإلكترو منزلية تأسست مؤسسة كوندور وهي إحدى المؤسسات المكونة للشركة الأم مجموعة بن حمادي والذي تتكون إضافة إلى كوندور من المؤسسات التالية:

- مؤسسة "Argilor" وهي وحدة لإنتاج الأجر ؛
- مؤسسة "Gerbior" وهي وحدة لإنتاج القمح الصلب ومشتقاته؛
- مؤسسة "Polyben" وهي وحدة لإنتاج الأكياس البلاستيكية؛
- مؤسسة "Gemac" وهي وحدة لإنتاج البلاط ومواد البناء؛

مؤسسة بن حمادي "Condor Antar – Trade" بالعربية "عنتر للتجارة" هي مؤسسة خاصة ذات مسؤولية محدودة، يتمثل نشاطها في صناعة وتسويق وخدمة ما بعد البيع للأجهزة الإلكترونية والكهرو منزلية، ويقع المركز الرئيسي للمؤسسة بالمنطقة الصناعية ومنطقة الأنشطة التجارية بولاية برج بوعريبيج طريق مسيلة، تقدر المساحة الإجمالية لهذه المؤسسة بـ: 80104 م، برأس مال قدره 2.540.000.000 دج، وعدد عمال كوندور موزعين على الوحدات والمصالح حسب التخصص تحت إشراف رجل الأعمال الجزائري " عبد الرحمان بن حمادي.

تتشط المؤسسة وفقاً لأحكام القانون التجاري، حيث تحصلت على السجل التجاري في أفريل 2002 إذ بدأ نشاطها الفعلي في فيفري 2003 ، وكذلك على شهادة الجودة ISO 9001 نسخة 2000 من منظمة "AFNOR AFAQ" بتاريخ 27/3/2007.

وقد نشأت المؤسسة في بيئة ملائمة، حيث أن نشاطها في صناعة الإلكترونيك والإلكترومنزلي يعرف انتعاشاً في بلادنا، وذلك لتزايد حاجة المستهلك لمثل هذه المنتجات العصرية، وكذلك لمبادرة الجزائر بإنشاء هذا

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة كوندور "Condor"

القطاع الإلكتروني لتلحق بركب الدول، وهذا ما وفر لها بيئة تنافسية، وخاصة أن هذه الصناعة متمركزة محليا في برج بوعريريج.

الجدول رقم(17): بطاقة فنية للمؤسسة

اسم المؤسسة	كوندور الكترونيكس Condor
المؤسسة الأم	مجموعة بن حمادي عنتر للتجارة.
علامة المؤسسة	
الرسالة	الحياة ابتكار.
طبيعة الاستثمار للمؤسسة	صناعة وتسويق الأجهزة الالكترونية والالكترومنزلية.
المقر الرئيسي للمؤسسة	المنطقة الصناعية بولاية برج بوعريريج.
سنة التأسيس	أفريل 2002.
شهادة الجودة iso9001 نسخة 2000	2007\03\27.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات ووثائق المؤسسة.

الفرع الثاني: المراحل التي مرت بها المؤسسة

عرفت المؤسسة عدة مراحل تطويرية حتى بلغت ما هي عليه اليوم، ويمكن تلخيص هذه المراحل كما يلي:

أولاً: مرحلة الشراء بغرض البيع

في بداية نشاطها، كانت المؤسسة تكتفي بشراء المنتجات الإلكترونية الجاهزة وبيعها كما هي في السوق الجزائرية، وبفضل الطلب الكبير على هذه المنتجات، انتقلت المؤسسة إلى مرحلة أكثر تطوراً.

ثانياً: مرحلة شراء المنتجات مفككة جزئياً

في هذه المرحلة، أصبحت المؤسسة تشتري المنتجات وهي مفككة جزئياً لتتولى مهمة تركيبها داخلياً، وقد وفر لها هذا الأسلوب العديد من المزايا، أهمها:

- تقليص تكاليف الشراء؛
- التعرف بشكل أفضل على مكونات الجهاز وطريقة تركيبه؛
- المساهمة في امتصاص البطالة، مما مكنها من الاستفادة من الدعم والمساعدات الحكومية.

ثالثاً: مرحلة شراء المنتجات مفككة كلياً

انتقلت المؤسسة إلى مستوى أعلى من التصنيع، حيث بدأت تشتري المنتجات مفككة كلياً وتقوم بتركيبها بنفسها، ومن أبرز الفوائد التي جنتها من هذه الخطوة:

- تعميق الفهم التقني للأجهزة؛
- اكتساب مهارات التركيب الدقيقة.

رابعاً: مرحلة الإنتاج

بعد تراكم الخبرات في المراحل السابقة، تمكنت المؤسسة من إتقان تقنيات التركيب وتحديد المكونات التي يمكن إنتاجها محلياً أو اقتناؤها بتكاليف منخفضة. وقد أدى هذا إلى:

- خلق فرص عمل إضافية؛
- تعزيز القدرات الإنتاجية للمؤسسة.

وبعد هذا التطور، اتجهت المؤسسة نحو تسجيل منتجاتها تحت علامة تجارية خاصة بها، وذلك من خلال شراء تراخيص (License) من شركة Hisense الصينية.

خامساً: استراتيجية المؤسسة

اعتمدت المؤسسة استراتيجية تنويع المنتجات، وتحدد رؤيتها المستقبلية من خلال شعارها: "الحياة ابتكار - Innovation is life"، وتسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- تخفيض الأسعار عبر تعظيم الإنتاج؛
- ضمان التواجد في جميع ولايات الوطن؛
- التوجه نحو التصدير.

وقد حققت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في تقليص الأسعار بفضل اكتسابها للخبرة وتراكم المعرفة، كما تعمل على توسيع حضورها الجغرافي عبر 48 ولاية، سواء من خلال فروعها أو عبر نقاط البيع والمعارض المختلفة.

المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة

تُعد مؤسسة "عنتر ترايد كوندور" الواقعة ببرج بوعريبيج من المؤسسات ذات الأهمية الكبرى في الاقتصاد الوطني، حيث تسهم بشكل فعال في تلبية الطلب المحلي على الأجهزة الإلكترونية، إلى جانب دورها في تموين القطاع الخاص والمؤسسات المحلية بمختلف التجهيزات الضرورية.

الفرع الأول: مهام المؤسسة

تتمثل المهام الأساسية لمؤسسة "عنتر ترايد - كوندور" في الآتي:

- العمل على تطوير المنتجات والخدمات عبر تحسين جودتها، وذلك بالاعتماد على أحدث الابتكارات التكنولوجية، بهدف جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتعزيز مكانتها وسمعتها في السوق.
- خلق فرص عمل من خلال توفير ما لا يقل عن 1500 منصب شغل.
- المساهمة في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني.
- تقديم منتج وطني جزائري متميز عبر طرح منتجات متنوعة في السوق المحلية.
- تنفيذ المخطط السنوي للإنتاج بالتنسيق مع المؤسسات المشابهة، بما يضمن التكامل والانسجام، واحترام الأهداف المحددة مسبقاً لضمان الاستمرارية، وذلك من خلال تحقيق رقم الأعمال الذي يقره مجلس الإدارة سنوياً.
- الحفاظ على استقرار الحصة السوقية للمؤسسة من خلال كسب زبائن جدد والحفاظ على العملاء الحاليين.
- توفير منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية.
- استقطاب شركاء أجنبى عبر المشاركة في المعارض والحملات الإعلانية.
- العمل على منافسة المؤسسات العالمية الناشطة في نفس المجال.
- كما تسعى المؤسسة إلى تقليص التكاليف قدر المستطاع، وذلك من خلال تبني أفضل الأساليب في جميع مراحل الإنتاج، بهدف تقليص الهدر وتحقيق الكفاءة الإنتاجية، وذلك بإدخال آلات حديثة تواكب التطورات التكنولوجية، وتحسين تأهيل العمال.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة

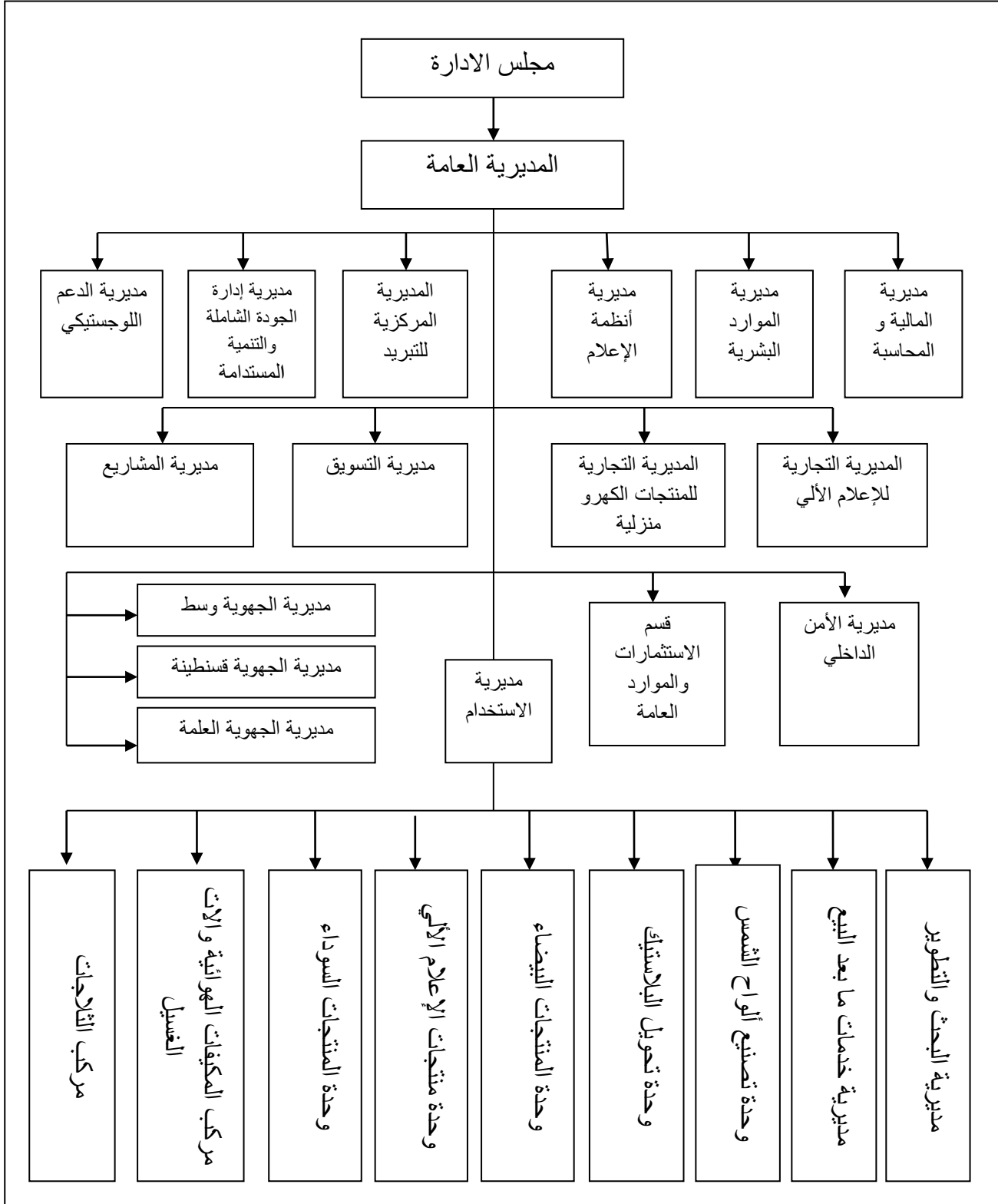
تسعى مؤسسة "عنتر ترايد - كوندور" إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق الربح، وهو الهدف الجوهري والأساسي للمؤسسة، وذلك من خلال بلوغ رقم الأعمال المحدد سنوياً، واستقطاب متعاملين جدد مع الحفاظ على الشركاء الحاليين، بما يسمح بتوسيع نشاطها ومواجهة المنافسة في السوق؛
- تحقيق متطلبات المجتمع إن تحقيق هدف المؤسسة والمتمثل في تحقيق الربح أو تحقيق الإشباع لا يكون إلا من خلال تلبية حاجيات المجتمع بتقديم منتج نوعي ذو جودة عالية وبأفضل الأسعار؛
- عقلنة الإنتاج ويتم من خلال الاستعمال الجيد لممتلكاتها وبالإشراف على عملها بشكل يسمح في نفس الوقت بتلبية رغبات المجتمع؛
- ضمان مستوى مقبول من الأجور يسمح للعامل بتلبية حاجياته والحفاظ على بقائه، وتقديم مختلف العلاوات والمنح؛
- إقامة أنماط استهلاكية معينة بالاعتماد على وسائل الإعلان؛
- توفير خدمات التأمين للعمال مثل التأمين الصحي التأمين ضد العمل والتقاعد؛
- الاهتمام بالجانب البيئي إذ يفرض عليها موقعها الجغرافي التحكم قدر الإمكان في نفاياتها الصناعية؛
- تقوية مركز المؤسسة في السوق المحلية ورفع قيمة الإنتاج الوطنية؛
- العمل على نيل شهادة الجودة الخاصة بالمنتج؛
- المداومة على تنظيم وتحسين هياكل المؤسسة؛
- تدعيم الاستثمارات باقتناء وسائل إنتاج عصرية بهدف تطوير وتنويع المنتج؛
- التكوين المستمر للعمال والإطارات؛
- الاستفادة من توظيف إطارات عالية المستوى والكفاءة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يرتكز الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور على مجموعة من الوظائف تتفاعل فيما بينها لأجل تحقيق أهداف المؤسسة، من خلال تحديد وتوزيع المسؤوليات وتقسيم العمل لمختلف مصالح المؤسسة ووحداتها، والشكل الآتي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور "Condor".



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات ووثائق المؤسسة.

يمكن توضيح مهام مختلف مصالح وفروع مؤسسة كوندور:

الفرع الأول: المديرية العامة

تتكون من المدير العام والأمانة العامة ونائب المدير العام ونائب المدير العام وتسيير أعمال الجودة، تتمثل مهام المديرية العامة في:

- تحقيق برامج الإنتاج المسطرة من طرف المؤسسة؛
- تحقيق تسويق الإنتاج في إطار سياسات وإجراءات مسطرة من طرف المؤسسة؛
- ضمان السير الحسن للمؤسسة؛
- تطوير آليات الدخل للأعمال؛
- تحقيق السير العام للأعمال والأشخاص والأعمال طبقاً للأنظمة والقوانين؛
- تقرير الأولويات العامة، وتحسم في الأمور المعقدة؛
- تطبيق حق المسؤول على العمال في المؤسسة .

الفرع الثاني: المديريات والمصالح الوظيفية

و تتمثل في:

أولاً: مديرية الموارد البشرية

تسيير كل العمال بـ:

- توظيف العمال حسب طلبات هياكل المؤسسة؛
- معالجة الشؤون القانونية للعمال؛
- تنسيق أعمال الوسائل العامة؛
- التنسيق مع الهياكل الخارجية التابعة للعمل والشؤون العامة.

ثانياً: مصلحة العتاد Logistique

وهي المسؤولة عن إمداد المصالح الأخرى بالتجهيزات المكتنية اللازمة، السيارات، الشاحنات، النقل، البنزين ... الخ

ثالثاً: مصلحة المحاسبة والمالية

وتتمثل مهمتها في متابعة العمليات المحاسبية، وتسجيلها يوماً بعد يوم كما تقوم بتحليل النتائج المحصل عليها خلال السنة، ودراسة الفروقات، وتحديد أسباب وقوع الانحرافات.

رابعاً: مصلحة الأمن والوقاية

هذه المصلحة لديها المسؤولية في القيام بتغييرات بأجهزة الأمن أو التسيير حسب قرارات المؤسسة، وتقوم بـ:

- تنشيط وتسيير البرنامج العام للأمن والوقاية من الأخطار التي تهدد المؤسسة؛
- تسيير الوسائل لمكافحة الحرائق أو أي خطر ما؛

- تنظيم الحراسة والسهر على أمن الممتلكات والأجهزة وعمال الوحدات.

خامسا: المديرية التقنية

تتمثل مهامها في:

- المحافظة على الحالة الجيدة لوسائل الإنتاج؛
- القيام ببرنامج الصيانة الوقائية والسهر على تطبيقها؛
- تنظيم ومراقبة مكتب الدراسات؛
- السهر على التوفير الدائم لقطع الغيار.

سادسا: مصلحة البيع

تتمثل مهامها في:

- الاستماع إلى الزبون؛
- تطوير عمليات البيع للحفاظ على الزبائن القدماء والحصول على زبائن جدد؛
- تفقد عمليات البيع وطلبات الزبائن والتكفل بتوفيرها ؛
- دراسة السوق وإدارة مخزونه؛
- الإمداد والتكفل بالنقل.

سابعا: مصلحة المشتريات

تتمثل مهام هذه المصلحة في:

- التنسيق مع الممول لتنظيم الطلبات، ومتابعتها في مراكز العبور ؛
- معالجة الطلبات اتجاه البنك الإمضاء على الموافقة من طرف البنك؛
- فرز ملفات الشراء.

ثامنا: مديرية خدمات ما بعد البيع

تتمثل مهامها في:

- توفير خدمات ما بعد البيع للزبائن في إطار الضمان؛
- جمع المعلومات حول مختلف الاعطاب في المنتج؛
- توجيه عملية الإنتاج لتحسين المنتج؛
- إدارة ومتابعة مراكز خدمات ما بعد البيع.

تاسعا : مديرية التسويق

تتمثل مهامها فيما يلي:

- دراسة وجذب كل ما يتعلق بمعلومات السوق؛
- القيام بحملات الإشهار في كافة وسائل الإعلام؛
- تنظيم المعارض الوطنية والدولية؛

- تنظيم المسابقات وتسيير موقع الانترنت؛
- تدعيم فرق كرة القدم والنشاطات الثقافية والاجتماعية.

الفرع الثالث: وحدات الإنتاج

تتمثل فيما يلي:

- وحدات المكيفات الهوائية والمواد البيضاء؛
- مركب الثلجة؛
- وحدة المنتجات السوداء؛
- وحدة منتجات الإعلام الآلي؛
- وحدة تحويل البلاستيك؛
- وحدة تصنيع ألواح شمسية.

المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة Condor

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول على الجانب النظري لأدوات التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء فإننا في هذا المبحث سنتطرق إلى الجانب التطبيقي لأدوات التحليل المالي ودورها في تحسين استراتيجية نمو وربحية المؤسسة.

المطلب الأول: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول: حساب رأس المال العامل الإجمالي "FRNG"

الجدول رقم (18): حساب رأس المال العامل بطريقتين FRNG

النتيجة		العلاقة	المؤشر
2023	2022		
14359172837	15815889471	FRNG=(الأموال الخاصة + الخصوم الغير جارية)-(الأصول الغير جارية)	رأس المال العامل من أعلى الميزانية
14359172837	15815889471	FRNG=(الأصول الجارية- الخصوم الجارية)	رأس المال العامل من أسفل الميزانية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة، أنظر إلى الملحق رقم (02-03)

التعليق:

يمثل رأس المال العامل الإجمالي (FRNG) أحد أهم المؤشرات المالية التي تعكس قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الجارية من الموارد طويلة الأجل، وتشير نتائج الحساب إلى أن مؤسسة كوندور حققت FRNG موجباً خلال سنتي الدراسة، وهو ما يدل مبدئياً على وجود فائض تمويلي بعد تغطية الأصول الثابتة. في سنة 2022: بلغ FRNG قيمة إيجابية تقدر بحوالي 1.58 مليار دج، مما يدل على أن المؤسسة تمتلك هامش أمان مالي يمكنها من تمويل جزء من دورة استغلالها من الموارد المستقرة دون الحاجة الملحة للتمويل الخارجي قصير الأجل.

أما في سنة 2023: فقد انخفض FRNG إلى حوالي 1.43 مليار دج، وهو تراجع طفيف مقارنة بالسنة السابقة، لكنه لا يزال يعكس وضعية تمويل إيجابية، هذا الانخفاض قد يرجع إلى تزايد في الأصول الثابتة أو انخفاض في الأموال الخاصة أو الديون طويلة الأجل، مما يستدعي المتابعة والتدقيق في أسباب هذا التراجع. تحليل إجمالي للسنتين: رغم تسجيل FRNG موجب في كلتا السنتين، ما يدل على توازن هيكلي في تمويل الأصول الثابتة وتوفر فائض لتمويل جزء من الأصول المتداولة، إلا أن تراجع قيمته في سنة 2023 يُعد مؤشراً ينبغي متابعته عن كثب، استمرار هذا التراجع مستقبلاً قد يعرض المؤسسة إلى ضغط مالي في حالة ارتفاع

مفاجئ في الاحتياجات التمويلية، مما يبرز أهمية الحفاظ على FRNG في مستوى كافٍ لدعم الاستقرار المالي العام.

الفرع الثاني: احتياج رأس المال العامل "BFR"

الجدول رقم (19): حساب احتياج رأس المال العامل BFR

النتيجة		العلاقة	المؤشر
2023	2022		
22153558365	27205567129	BFR=(الأصول الجارية-أموال الخزينة)-(الخصوم الجارية-المساهمات البنكية الجارية)	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة، أنظر إلى الملحق رقم (02-03)

التعليق:

تُظهر نتائج احتياج رأس المال العامل (BFR) خلال سنتي 2022 و 2023 بقاءه في مستوى موجب، مما يدل على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي لتغطية متطلبات دورة الاستغلال.

ففي سنة 2022، بلغ احتياج رأس المال العامل حوالي 2.72 مليار دج، وهي قيمة مرتفعة نسبياً تعكس اختلالاً في التوازن المالي القصير الأجل، ناتجاً عن تزايد الأصول الجارية (كالدعم المدينة والمخزونات) مقارنة بالخصوم الجارية، هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل دورة الاستغلال من مواردها الذاتية، ما يُحتم اللجوء إلى القروض أو التسهيلات البنكية.

أما في سنة 2023، فقد انخفض BFR إلى ما يقارب 2.21 مليار دج، وهو ما يُمثل تحسناً ملحوظاً في إدارة رأس المال العامل، ويعكس مجهوداً في ترشيد الأصول المتداولة أو تحسين شروط الدفع، غير أن هذا التحسن لا يعني تحقيق توازن مالي تام، إذ لا تزال المؤسسة في وضع احتياج مالي يعرقل استقلاليتها التمويلية.

مقارنة بين السنتين، يُلاحظ اتجاه المؤسسة نحو تحسين نسبي في إدارة دورة التشغيل، إلا أن استمرار BFR في مستوى موجب يتطلب اتخاذ إجراءات استراتيجية لتقليصه، سواء من خلال تعزيز الهيكل المالي الذاتي، أو تحسين فعالية تحصيل المستحقات وتسديد الالتزامات، أو تقليص المخزون غير المنتج، ويُعد هذا ضرورياً لضمان السيولة وتخفيف التبعية للتمويل الخارجي، وبالتالي تعزيز استقرار المؤسسة المالي على المدى القصير والمتوسط.

الفرع الثالث: الخزينة الصافية " TN "

الجدول رقم(20): حساب الخزينة الصافية TN

النتيجة		العلاقة	المؤشر
2023	2022		
(7794385528)	(11389677658)	TN = (رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل)	الخزينة الصافية TN
(7794385528)	(11389677658)	TN = (أموال الخزينة - المساهمات البنكية الجارية)	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة، أنظر إلى الملحق رقم(02-03)

التعليق:

عند تحليل الخزينة الصافية (TN) لمؤسسة كوندور خلال السنتين 2022 و 2023، نلاحظ ما يلي: سنة 2022: بلغت الخزينة الصافية قيمة سالبة تقدر بـ(11,389,677,658 دج)، وهو ما يدل على وجود عجز كبير في تغطية الاحتياجات المالية الجارية من الموارد الذاتية المتاحة. هذا العجز يعكس ضغطاً مالياً واضحاً، ويشير إلى أن المؤسسة واجهت صعوبات في تمويل نشاطها التشغيلي أو الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.

سنة 2023: على الرغم من بقاء الخزينة الصافية في وضع سلبي، إلا أن العجز قد تقلص ليصل إلى (7,794,385,528 دج)، وهو ما يُعد تطوراً نسبياً مقارنة بالسنة السابقة. يمكن تفسير هذا التحسن بتراجع في الاحتياجات التمويلية أو بتحسين نسبي في التدفقات النقدية الداخلة، مما خفف من حدة العجز، دون أن يُخرج المؤسسة من الوضع المالي غير المستقر.

مقارنة بين السنتين: تشير المقارنة بين سنتي 2022 و 2023 إلى تحسن نسبي في الوضعية المالية للمؤسسة، إلا أن استمرار الخزينة الصافية بالسالب في كلتا السنتين يعكس هشاشة التوازن المالي وضعف قدرة المؤسسة على تمويل نفسها ذاتياً. هذا الوضع يتطلب اتخاذ تدابير تصحيحية على مستوى التسيير المالي، مثل ترشيد النفقات، تحسين التحصيلات و المفاوضات في الالتزامات، أو إعادة هيكلة مصادر التمويل، وذلك من أجل تحقيق توازن مالي أكثر استقراراً واستدامة في المستقبل.

المطلب الثاني: التحليل باستخدام النسب المالية

الفرع الأول: حساب نسب السيولة

الجدول رقم(21): حساب نسب السيولة

النسبة %		العلاقة	البيان
2023	2022		
1.5832	1.5702	الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية	نسبة التداول (السيولة العامة)
0.8562	0.7546	الأصول جارية- (المخزون) ÷ خصوم جارية	نسبة السيولة المختصرة (السريعة)
0.1229	0.0529	القيم الجاهزة ÷ الخصوم الجارية	نسبة السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة، أنظر إلى الملحق رقم(02-03)

التعليق:

1- نسبة التداول (السيولة العامة):

تحليل 2022(1.5702): النسبة تشير إلى أن الشركة تمتلك أصولاً جارية تغطي خصومها الجارية بمعدل 1.57 مرة.

دلالة إيجابية: هذا يشير إلى سيولة جيدة نسبياً ويظهر قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

تحليل 2023(1.5832) : تحسنت النسبة قليلاً عن السنة السابقة، ما يعكس تحسناً طفيفاً في الأصول الجارية أو تقليصاً للخصوم الجارية.

دلالة إيجابية مستمرة: الشركة حافظت على قدرتها على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل، بل وحسنتها.

2- نسبة السيولة السريعة :

تحليل 2022(0.7546): بإزالة المخزون من الأصول الجارية، تنخفض القدرة إلى 0.75 فقط.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة كوندور "Condor"

دلالة حذرة: هذا يعني أن الشركة تعتمد بدرجة ملحوظة على المخزون لتغطية التزاماتها، وهو ما قد يثير القلق إذا كان المخزون غير سريع الدوران.

تحليل 2023(0.8562): تحسنت النسبة قليلاً عن السنة السابقة، ما يعكس تحسناً طفيفاً في الأصول الجارية أو تقليصاً للخصوم الجارية.

دلالة إيجابية مستمرة: الشركة حافظت على قدرتها على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل، بل وحسنتها.

3- نسبة السيولة الفورية:

تحليل 2022(0.0529): السيولة النقدية الفعلية تمثل فقط 5.3% من الخصوم الجارية.

دلالة سلبية: تُظهر ضعفاً كبيراً في النقد المتاح فوراً، ما قد يعرض الشركة لضغوط مالية في حال الحاجة المفاجئة للسيولة.

تحليل 2023(0.1229): النسبة تضاعفت تقريباً، لكنها لا تزال منخفضة.

دلالة تحسنية محدودة: رغم التحسن، فإن الشركة ما زالت تحتفظ بنسبة قليلة من النقد مقابل التزاماتها، ما يُظهر تحسناً نسبياً لكن دون الوصول إلى مستوى مطمئن.

الفرع الثاني: حساب نسب النشاط

الجدول رقم(22): حساب نسب النشاط

النسبة %		العلاقة	البيان
2023	2022		
3.729	1.609	رقم الأعمال ÷ (الزبائن + أوراق القبض)	معدل دوران الحسابات المدينة
97	224	360 ÷ معدل دوران الحسابات المدينة	مدة التحصيل من الزبائن
1.8487	3.669	(مشتريات ÷ موردين) + (المخزونات ÷ الدفع)	معدل دوران الحسابات الدائنة (الموردين)

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة كوندور "Condor"

195	98	360 ÷ معدل دوران الموردين	مدة تسديد الموردين
0.7639	0.3568	رقم الأعمال ÷ إجمالي الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول
1.4580	0.7195	رقم الأعمال ÷ الأصول الثابتة	معدل الأصول الثابتة دوران
1.6930	0.7077	رقم الأعمال ÷ الأصول المتداولة	معدل الأصول المتداولة دوران

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المقدمة وجدول حساب النتائج من طرف المؤسسة، أنظر إلى الملاحق رقم (02-03-04)

التعليق:

1. معدل دوران الحسابات المدينة

سنة 2022: 1.609 مرة

يشير إلى ضعف في كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها من الزبائن، إذ تقوم بتحصيل ذممها المدينة أقل من مرتين خلال السنة، مما يؤثر سلباً على السيولة.

سنة 2023: 3.729 مرة

تحسن واضح مقارنة بسنة 2022، حيث يدل هذا على تسريع وتيرة التحصيل من الزبائن، وزيادة الكفاءة في إدارة الحسابات المدينة.

المقارنة:

هناك تطور إيجابي كبير في هذا المعدل، ما يعكس تحسناً ملحوظاً في إدارة الذمم المدينة وتحقيق سيولة أفضل.

2. مدة التحصيل من الزبائن

سنة 2022: 224 يوماً

مدة طويلة جداً، توضح أن المؤسسة كانت تتأخر كثيراً في تحصيل مستحقاتها من العملاء، مما قد يعرضها لمخاطر سيولة.

سنة 2023: 97 يوماً

مدة أقل بكثير، تشير إلى تطور كبير في كفاءة التحصيل وزيادة فعالية نظام الائتمان والتحصيل في المؤسسة.
المقارنة:

تراجع المدة بأكثر من النصف يعتبر مؤشراً إيجابياً يدل على تحسن في إدارة الذمم التجارية والسيولة النقدية.

3. معدل دوران الحسابات الدائنة

سنة 2022: 3.669 مرة

يعكس وتيرة معتدلة في تسديد المؤسسة لالتزاماتها تجاه الموردين، ويدل على انضباط في إدارة الحسابات الدائنة.

سنة 2023: 1.8487 مرة

تراجع في المعدل، مما يشير إلى تباطؤ في سداد الالتزامات، وقد يكون مؤشراً على إدارة نقدية حذرة أو ضائقة سيولة.

المقارنة:

انخفاض هذا المعدل يظهر أن المؤسسة أصبحت تعتمد أكثر على الموردين في تمويل نشاطها، ما قد ينعكس سلباً على علاقتها بهم.

4. مدة تسديد الموردين

سنة 2022: 98 يوم

تعني أن المؤسسة تسدد التزاماتها خلال فترة متوسطة، تعتبر مقبولة نسبياً.

سنة 2023: 195 يوم

تضاعفت المدة تقريباً، مما يشير إلى تأجيل ملحوظ في تسديد الديون، وقد يكون ذلك نتيجة لضغوط مالية أو استراتيجية لتأجيل الدفع.

المقارنة:

هذا التغيير الكبير يعكس تحولاً في سياسة الدفع، وهو أمر يجب مراقبته لأنه قد يؤثر على ثقة الموردين.

5. معدل دوران إجمالي الأصول

سنة 2022: 0.3568 مرة

معدل منخفض، يدل على ضعف كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها لتوليد رقم أعمال.

سنة 2023: 0.7639 مرة

تحسن واضح، يشير إلى إدارة أفضل للأصول في تحقيق المبيعات.

المقارنة:

التحسن في المعدل يدل على استخدام أكثر كفاءة للأصول، مما قد يكون نتيجة لتحسينات تشغيلية أو زيادة في المبيعات.

6. معدل دوران الأصول الثابتة

سنة 2022: 0.7195 مرة

يدل على أن الأصول الثابتة لا تُستغل بكفاءة عالية، حيث تولّد رقم أعمال محدود نسبيًا.

سنة 2023: 1.4580 مرة

تضاعف المعدل، وهو مؤشر ممتاز على زيادة إنتاجية الأصول الثابتة.

المقارنة:

التحسن يعكس توسعًا في الاستخدام الفعال للأصول الثابتة، سواء من حيث تشغيلها أو رفع مردوديتها.

7. معدل دوران الأصول المتداولة

سنة 2022: 0.7077 مرة

يوضح بطء في استغلال الأصول المتداولة لتحقيق الإيرادات، وقد يشير إلى تراكم مخزون أو ذمم غير فعالة.

سنة 2023: 1.6930 مرة

تحسن كبير، يدل على كفاءة أعلى في استخدام الأصول المتداولة (مثل المخزون، الحسابات المدينة، والنقد)

المقارنة:

الارتفاع الكبير يعكس تحسنًا ملحوظًا في إدارة الأصول المتداولة وتحقيق الاستفادة منها في النشاط التشغيلي.

الفرع الثالث: حساب نسب الهيكل المالي

الجدول رقم(23): حساب نسب الهيكل المالي

النسبة %		العلاقة	البيان
2023	2022		
1.317	1.369	÷ الأموال الدائمة الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0.994	0.999	÷ الأموال الخاصة الأصول الثابتة	التمويل الخاص

نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون	2.703	3.081
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون ÷ مجموع الأصول	0.183	0.173

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة، أنظر إلى الملحق رقم (02-03)

التعليق:

1. تحليل نسبة التمويل الدائم:

سنة 2022: النسبة = 1.369

تعني هذه النسبة أن رأس المال الدائم يغطي 136.9% من الأصول الثابتة، وهو ما يشير إلى أن المؤسسة لا تكتفي فقط بتمويل أصولها الثابتة من الموارد الطويلة الأجل، بل يتبقى لها فائض يُستخدم على الأرجح في تمويل جزء من الأصول المتداولة، هذا يعكس سياسة مالية حذرة ومستقرة، إذ أن الاعتماد على تمويل طويل الأجل يقلل من المخاطر المرتبطة بالسداد الفوري ويحسن استقرار التمويل.

سنة 2023: النسبة = 1.317

رغم انخفاض النسبة مقارنة بالسنة السابقة، إلا أنها لا تزال تفوق 1، ما يدل على أن المؤسسة لا زالت تملك تغطية كافية لأصولها الثابتة من التمويل طويل الأجل.

الانخفاض الطفيف قد يعكس واحدًا من احتمالين:

- إما زيادة في الأصول الثابتة دون زيادة موازية في رأس المال الدائم.
- أو تقليص في مصادر التمويل الطويلة الأجل.

وفي الحالتين، لا يشير هذا التراجع البسيط إلى خطر مالي كبير، لكنه يتطلب مراقبة مستقبلية لضمان عدم استمرار التراجع بما يُعرض المؤسسة لمخاطر تمويلية محتملة.

مقارنة بين السنتين:

يظهر أن المؤسسة خلال 2022 و 2023 تبنت سياسة تمويل محافظة، حيث تجاوزت النسبة حاجز 1 في كلا العامين، ورغم التراجع من 1.369 إلى 1.317، فإن النسبة تظل إيجابية وتعكس استقلالية مالية جيدة، كما تدل على قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها دون الحاجة إلى تمويل قصير الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل، وهو أمر إيجابي في التحليل المالي.

2. نسبة التمويل الخاص:

سنة 2022: النسبة=0.999

تُظهر النسبة أن المؤسسة اعتمدت تقريباً بشكل كامل على أموالها الخاصة في تمويل الأصول الثابتة. هذه النسبة المرتفعة جداً تدل على قوة مركز المؤسسة المالي واستقلاليتها العالية، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالديون ويعكس سياسة تمويل محافظة ومستقرة.

سنة 2023: النسبة=0.994

رغم الانخفاض الطفيف مقارنة بعام 2022، إلا أن المؤسسة ما تزال تمولّ تقريباً كامل أصولها الثابتة من أموالها الخاصة. هذه النسبة تعكس محافظة المؤسسة على نفس السياسة المالية الآمنة وتؤكد استمرارية الاستقلالية التمويلية.

مقارنة بين السنتين:

تعكس نسبة التمويل الذاتي قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بالاعتماد على الأموال الخاصة فقط. نلاحظ أن النسبة قاربت الواحد الصحيح في كل من السنتين، مما يعني أن المؤسسة تمولّ أصولها الثابتة تقريباً كلياً من مصادرها الذاتية دون الحاجة إلى التمويل الخارجي، رغم التراجع الطفيف من 0.999 في 2022 إلى 0.994 في 2023، إلا أن هذا الانخفاض يظل طفيفاً ولا يغير من القراءة العامة الإيجابية، بل يمكن اعتباره ضمن هامش التذبذب الطبيعي في السياسة التمويلية، هذا التوجه يعكس استراتيجية محافظة تعتمد على تقليص المخاطر المالية من خلال تقليل اللجوء إلى الديون لتمويل الأصول طويلة الأجل.

3. نسبة الاستقلالية المالية:

سنة 2022: النسبة=2.703

تفيد بأن أموال المؤسسة الخاصة تغطي ديونها بمقدار 2.7 مرة، وهي نسبة إيجابية توحى بأن المؤسسة لا تعتمد بشكل مفرط على الديون. ارتفاع هذه النسبة يشير إلى بنية مالية سليمة تعزز الثقة في قدرتها على سداد التزاماتها.

سنة 2023: النسبة=3.081

تحسن ملحوظ مقارنة بالسنة السابقة، مما يعني أن المؤسسة أصبحت أقل اعتماداً على الديون، إذ باتت أموالها الخاصة تغطي ديونها بأكثر من ثلاث مرات، ما يعزز مرونتها المالية وقدرتها على مجابهة الصدمات.

مقارنة بين السنتين:

مثل هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها من خلال أموالها الخاصة. ويُعد تجاوز النسبة لـ 1 مؤشراً على قوة الاستقلال المالي، نلاحظ تحسناً ملحوظاً في هذه النسبة خلال 2023، حيث ارتفعت من 2.703 إلى 3.081، ما يشير إلى أن المؤسسة أصبحت أكثر استقلالية في تمويل أنشطتها وأقل اعتماداً على الديون، هذا الارتفاع يُظهر أن المؤسسة عززت قاعدة أموالها الخاصة أو خفّضت التزاماتها، مما يعزز من مصداقيتها المالية وقدرتها على تمويل توسعها الداخلي دون الحاجة إلى اقتراض خارجي.

4. نسبة التمويل الخارجي

سنة 2022: النسبة=0.183

وهو مستوى منخفض نسبياً ويُظهر توجّهاً نحو تقليل الاعتماد على القروض، مما يقلل من أعباء الفوائد والمخاطر المالية على المدى الطويل

سنة 2023: النسبة=0.173

انخفضت هذه النسبة مقارنة بسنة 2022، وهو مؤشر إيجابي يدل على استمرار المؤسسة في تقليص اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي. وهذا ما يعكس تحسّناً في هيكل رأس المال وتوجّهاً أكبر نحو تمويل ذاتي.

مقارنة بين السنتين:

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي (الديون) مقارنة بإجمالي الأصول. ويُعد الانخفاض في هذه النسبة إشارة إيجابية إلى تحسن الوضع المالي وتقليص مستوى الرفع المالي، انخفضت هذه النسبة من 18.3% في 2022 إلى 17.3% في 2023 يعكس توجّهاً مستمراً نحو تقليل الاعتماد على الديون وتعزيز التمويل الذاتي، كما أن بقاء هذه النسبة دون 0.2 يبرز أن المؤسسة تتمتع ببنية مالية متينة، تقلل من تعرضها لمخاطر السوق والتقلبات في أسعار الفائدة.

الفرع الرابع: حساب نسب الربحية

الجدول رقم(24): حساب نسب الربحية

النسبة %		العلاقة	البيان
2023	2022		
1.19	10.539	صافي الربح بعد الضرائب ÷ المبيعات	نسبة هامش الربح الصافي
0.026	0.0073	صافي الربح ÷ إجمالي الأصول	نسبة العائد على الاستثمار

0.0488	0.0148	صافي الربح بعد الضرائب ÷ حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية
--------	--------	---	---------------------------------

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية وجدول حساب النتائج المقدمة من طرف المؤسسة، أنظر إلى الملاحق رقم(02-03-04)

التعليق:

1. نسبة هامش الربح الصافي :

سنة 2022:النسبة=10.539

تعكس هذه النسبة أداءً جيدًا في تحقيق الأرباح من المبيعات، حيث تمكنت الشركة من تحويل أكثر من 10% من المبيعات إلى أرباح صافية بعد الضرائب، تشير هذه النسبة إلى وجود كفاءة في إدارة التكاليف وتحقيق هامش ربحية معقولة.

سنة 2023: النسبة=1.19

شهدت الشركة تراجعًا حادًا في هامش الربح الصناعي الصافي، حيث لم تتجاوز الأرباح الصافية 1.19% من المبيعات، يعكس هذا انخفاضًا كبيرًا في كفاءة التشغيل، وربما زيادة في التكاليف أو انخفاض في الأسعار أو المبيعات دون انخفاض متناسب في المصاريف. مقارنة بين السنتين:

هناك تدهور حاد بنسبة تفوق 89% في الهامش بين السنتين، يشير ذلك إلى ضعف في الربحية التشغيلية سنة 2023 رغم إمكانية تحسن مؤشرات أخرى.

2. نسبة العائد على الاستثمار:

سنة 2022: النسبة=0.0073

هذه النسبة منخفضة، وتدل على أن الشركة لم تحقق عوائد مرضية على الأصول المستخدمة، ما قد يشير إلى ضعف في استغلال الأصول لتحقيق الأرباح.

سنة 2023: النسبة=0.026

تحسنت النسبة مقارنة بالسنة السابقة، مما يدل على تحسن في كفاءة استثمار الأصول بالرغم من تراجع هامش الربح.

مقارنة بين السنتين:

ارتفعت النسبة بأكثر من ثلاثة أضعاف، يمكن القول أن الشركة قد بدأت تحسن استخدام أصولها، سواء بتخفيض الأصول غير المنتجة أو بتحقيق أرباح أعلى من كل وحدة أصول.

3. نسبة العائد على حقوق الملكية:

سنة 2022: النسبة=0.0148

تدل النسبة على ضعف في تحقيق عائد على استثمارات الملاك، مما قد يشير إلى تدني الربحية أو وجود رأسمال غير مستغل بكفاءة

سنة 2023: النسبة=0.0488

تحسن كبير في العائد على حقوق الملكية، مما يعني أن الشركة أصبحت تولد ربحاً أكبر لكل دينار من حقوق الملكية، وقد يعود ذلك إلى تحسن إدارة الموارد أو انخفاض حجم حقوق الملكية.

مقارنة بين السنتين:

النسبة أكثر من تضاعفت ثلاث مرات، تشير إلى تحسن في العائد للملاك رغم ضعف هامش الربح، ما قد يعني تحسن في الهيكل المالي أو تقليص في حقوق الملكية.

الفرع الخامس: حساب نسب المردودية

الجدول رقم(25): حساب نسب المردودية

النسبة %		العلاقة	البيان
2023	2022		
0.041	0.0159	النتيجة العادية قبل الضرائب ÷ مجموع الأصول الاقتصادية	المردودية الاقتصادية
0.048	0.0148	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	المردودية المالية
0.0333	0.0206	النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال	المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة، أنظر إلى الملحق رقم(02-04)

التعليق:

1. المردودية الاقتصادية:

سنة 2022: النسبة=0.0159

تشير قيمة المردودية الاقتصادية لسنة 2022 والمقدّرة بـ 0.0159 (أي 1.59%) إلى ضعف قدرة المؤسسة على توليد أرباح من استثماراتها الكلية خلال تلك السنة. وتُعد هذه النسبة منخفضة مقارنةً بالمعايير العامة للمردودية الاقتصادية، مما يعكس وجود مشاكل محتملة في:

- كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية (الأصول).

- ضعف المردود على الاستثمارات.

- ارتفاع التكاليف التشغيلية أو تدني الإنتاجية.

قد تكون هذه النتيجة ناتجة عن ظروف خارجية كالتقلبات الاقتصادية أو منافسة قوية، أو داخلية مثل ضعف في الإدارة المالية أو التشغيلية.

سنة 2023: النسبة=0.041

في سنة 2023، تحسنت المردودية الاقتصادية إلى 0.041 (أي 4.1%)، ما يُعد تطوراً ملحوظاً مقارنةً بسنة 2022، هذه الزيادة قد تعود إلى:

- تحسينات في إدارة الموارد وتحقيق كفاءة تشغيلية أفضل.

- ارتفاع في حجم المبيعات أو تحسن في هامش الربح.

- تقليص النفقات أو رفع كفاءة الاستثمار.

ورغم أن النسبة لا تزال دون المستوى المطلوب لتحقيق أداء اقتصادي قوي، إلا أنها تمثل إشارة إيجابية إلى تحسّن الوضع الاقتصادي للمؤسسة.

مقارنة بين السنتين:

عند المقارنة بين سنتي 2022 و 2023، نلاحظ تحسّناً في المردودية الاقتصادية بنسبة تفوق 157% (من 1.59% إلى 4.1%)، مما يدل على تطور إيجابي في أداء المؤسسة. ومع ذلك، تبقى المردودية دون المستوى المقبول في القطاعات الاقتصادية ذات الأداء الجيد، الأمر الذي يشير إلى ضرورة:

- مواصلة تحسين الكفاءة التشغيلية.

- مراجعة هيكل التكاليف.

- دراسة فرص التوسع والنمو المدروس لزيادة العائد على الاستثمارات.

بالتالي، يمكن القول إن المؤسسة تسير في الاتجاه الصحيح، لكنها ما زالت بحاجة إلى مزيد من الجهود لبلوغ مستويات مرضية من المردودية الاقتصادية.

2. المردودية المالية

سنة 2022: النسبة=0.0148

بلغت المردودية المالية في سنة 2022 نسبة 0.0148 (أي 1.48%)، وهي نسبة منخفضة جداً، ما يشير إلى ضعف قدرة المؤسسة على تحقيق عائد لحملة حقوق الملكية. ويفسر ذلك بعدة عوامل محتملة، منها:

- تدني الأرباح الصافية مقارنة بحجم حقوق الملكية.
 - ضعف الأداء العام للمؤسسة خلال السنة.
 - إمكانية وجود تمويل ذاتي مرتفع دون استغلال فعال له.
- هذه النسبة توحى بأن المؤسسة لم تكن تحقق عوائد مجزية للمساهمين، مما قد يؤثر على جاذبيتها للاستثمار في تلك الفترة.

سنة 2023: النسبة=0.048

تحسّنت المردودية المالية سنة 2023 لتبلغ 0.048 أي (4.8%)، وهو ما يمثل تطوراً ملحوظاً مقارنة بالسنة السابقة، هذه النسبة تعكس أداءً ماليًا أفضل، وقد تكون ناتجة عن:

- ارتفاع صافي الربح خلال السنة.
 - إدارة أكثر كفاءة للتمويل الذاتي.
 - استغلال أفضل للموارد المالية في تحقيق العوائد.
- رغم أن النسبة لا تزال منخفضة نسبياً، فإنها تعكس تحسناً إيجابياً ومؤشراً على الاتجاه التصاعدي للأداء المالي.

مقارنة بين السنتين:

ارتفعت المردودية المالية من 1.48% إلى 4.8% ، وهو تحسّن جدير بالملاحظة. هذا التطور يُظهر:

- أن المؤسسة نجحت في تحسين أدائها المالي.
 - إمكانية وجود سياسات مالية أو تشغيلية أكثر فعالية.
 - أثر إيجابي ناتج عن التحكم في التكاليف أو زيادة الأرباح.
- لكن رغم هذا التحسن، فإن النسبة لا تزال دون المعدلات المثالية في بعض القطاعات، مما يدل على الحاجة إلى مواصلة الجهود في تحسين مردودية حقوق الملكية.

3. المردودية التجارية :

سنة 2022: النسبة = 0.0206

بلغت المردودية التجارية في سنة 2022 نسبة 0.0206 (أي 2.06%)، وهي نسبة ضعيفة، وتشير إلى أن كل وحدة من المبيعات قد حققت ربحاً ضئيلاً جداً. هذه النتيجة تعكس:

- انخفاض هامش الربح التجاري.

- ارتفاع تكاليف البيع أو ضعف التسعير.

- ضعف الكفاءة التسويقية أو انخفاض حجم المبيعات.

وتعني هذه النسبة أن المؤسسة لم تكن تحقق قيمة مضافة كبيرة من نشاطها التجاري، مما يستدعي مراجعة سياسات التسويق والتسعير.

سنة 2023: النسبة = 0.0333

شهدت المردودية التجارية تحسناً لتصل إلى 0.0333 (أي 3.33%) في سنة 2023، وهي زيادة ملحوظة بالمقارنة مع سنة 2022، يعكس هذا التحسن:

- ارتفاعاً في هامش الربح المحقق من المبيعات.

- تحسناً في كفاءة إدارة النشاط التجاري (كالتوزيع والتسويق).

- إمكانية انخفاض في تكاليف البيع أو تحسن في سياسة الأسعار.

ورغم أن النسبة لا تزال محدودة نسبياً، فإن الاتجاه إيجابي ويدل على تطور في أداء المؤسسة التجاري.

مقارنة بين السنتين:

التحسن من 2.06% إلى 3.33% يعادل زيادة بنحو 61.6% و هو تحسن جيد يدل على تحسن في الربحية المرتبطة بالمبيعات.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة الأرصدة الوسيطة

الجدول رقم (26): الأرصدة الوسيطة

المبالغ		البيان	رقم الحساب
2023	2022		
65989177358	3082266753	المبيعات الصافية من البضائع (أ)	=
65989177358	3082266753	تكلفة شراء البضائع المباعة (ب)	=

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة كوندور "Condor"

0	0	1. الهامش التجاري (أ- ب)	
65989177358	30822666753	الانتاج المباع (ما عدا ح 7090)	701 الى 709
4079206506	4839259837	الانتاج المخزن +	72
17473800	1691617	الانتاج المثبت +	73
61927444651	35663618208	إنتاج الدورة(ج)	=
149353258	426304583	مشتريات بضاعة مبيعة	600
43768255111	23674866465	مواد أولية +	601
376018793	72605481	مشتريات التموينات +	602
1280581717	5089097	مصاريف الدراسات والخدمات +	603
711808278	242197774	استهلاكات أخرى +	606
20497652	22307999	الخصومات الاسترجاعات والتخفيضات المحصلة على المشتريات -	607
1311483	598561053	المناولة +	611
109642993	454191222	الإيجار +	613
997742496	108788152	الصيانة +	615
114193250	88271716	أقساط التأمين +	616
24625625	29686658	العمالة الخارجية للمؤسسة +	621
115446507	39867072	أتعاب الوسطاء +	622
226403343	199464835	الإشهار +	623
45303685	31781224	التنقلات، المهام والاستقبالات +	625
1242039225	901838634	خدمات أخرى +	628
49142238117	26851205973	استهلاكات الدورة المتأتية من الغير (د)	=
12758206534	8812412235	2. القيمة المضافة للاستغلال [1 + (ج- د)]	
3976418715	3570933544	أعباء المستخدمين -	63
68272029	60420607	ضرائب ورسوم -	64
8740515789	5181058082	3. الفائض الإجمالي للاستغلال =	

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مؤسسة كوندور "Condor"

35532164	176551500	+ استرجاع خسائر القيمة والمؤونات للأصول الجارية وغير الجارية	785+781
164340197	881456519	+ الإيرادات العملياتية الأخرى	75
3319537961	2669706278	- مخصصات الاهتلاكات (ما عدا 686)	68
247063107	341708845	- الأعباء العملياتية الأخرى	65
5373787083	3227659978	= 4. نتيجة الاستغلال	
507015288	408072917	الإيرادات المالية	76
3380054460	2698267844	- الأعباء المالية	66
2873039172	2290194926	= 5. النتيجة المالية	
2500747911	937465051	= 6. النتيجة الجارية قبل الضريبة (5+4)	
-	-	إيرادات العناصر غير العادية	77
-	-	- أعباء العناصر غير العادية	67
-	-	= 7. النتيجة غير العادية	
2500747911	937465051	= 8. النتيجة الإجمالية (7+6)	
301617783	301088383	- الضريبة على النتائج	69
2199130126	636376688	= 9. النتيجة الصافية	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق المقدم من طرف المؤسسة رقم(04)

التعليق:

أولاً: تحليل لنتائج جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير (SIG) لسنتي 2022 و 2023 يهدف هذا التحليل إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال سنتي 2022 و 2023، بالاعتماد على معطيات جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير (Tableau des Soldes Intermediaries de Gestion - SIG)، والذي يُعد من أهم الأدوات المالية المستخدمة لتحليل نتائج المؤسسة على المستويين التشغيلي والمالي.

1. الهامش التجاري:

سنة 2022: = 0 دينار

تعني هذه النتيجة أن المؤسسة لم تحقق أي قيمة مضافة من نشاطها التجاري المتعلق بإعادة بيع البضائع، حيث تساوت المبيعات مع تكلفة الشراء، وهذا يُشير إلى أن النشاط التجاري ليس مصدر ربح للمؤسسة، أو أنه يُستعمل فقط كوسيلة خدمية مرافقة للنشاط الرئيسي.

سنة 2023: = 0 دينار

لم يطرأ أي تغيير في السياسة التجارية، حيث لم تُحقق المؤسسة قيمة مضافة من مبيعات البضائع.

2. إنتاج الدورة:

سنة 2022: 35,663,618,208 دينار

يمثل مجموع ما أنتجته المؤسسة من سلع وخدمات خلال السنة، وهو دليل على الطابع الإنتاجي للنشاط الاقتصادي.

سنة 2023: 61,927,444,651 دينار

شهد نموًا كبيرًا بنسبة 73.7% مقارنة بعام 2022، مما يدل على توسع النشاط الإنتاجي.

3. استهلاك الدورة:

سنة 2022: 26,851,205,973 دينار

يُشير إلى حجم الموارد المستهلكة (مواد، خدمات، طاقة...) لإنتاج الدورة، نسبة الاستهلاك من الإنتاج بلغت نحو 75.3%، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا وتُبرز عبء التكاليف المباشرة.

سنة 2023: 49,142,238,117 دينار

ارتفع بنسبة 82.9%، مما أثر على الكفاءة الإنتاجية، حيث بلغت نسبة الاستهلاك من الإنتاج حوالي 79.4%.

4. القيمة المضافة:

سنة 2022: 8,812,412,235 دينار

تُعبّر عن الثروة الحقيقية التي أنتجتها المؤسسة، وتُمثل ما تبقى من الإنتاج بعد طرح الاستهلاك، وقد بلغت نسبتها حوالي 24.7% من الإنتاج.

سنة 2023: 12,758,206,534 دينار

حققت المؤسسة نموًا بنسبة 44.8% في القيمة المضافة، وهو أقل من نمو الإنتاج، ما يدل على ارتفاع التكاليف بشكل أكبر نسبيًا.

5. الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE):

سنة 2022: 5,181,058,082

يُعبّر عن القدرة الذاتية للمؤسسة على توليد فائض نقدي من نشاطها الأساسي، قبل احتساب الاهتلاكات والفوائد والضرائب. بلغت نسبته من القيمة المضافة حوالي 59%، ما يعكس كفاءة تشغيلية جيدة.

سنة 2023: 8,740,515,789

ارتفع بنسبة 68.6%، وبلغت نسبته من القيمة المضافة 68.5%، ما يُشير إلى تحسن فعالية النشاط التشغيلي.

6. نتيجة الاستغلال:

سنة 2022: 3,227,659,978 دينار

تبقى إيجابية رغم خصم الاهتلاكات والمصاريف الأخرى، مما يدل على تسيير فعال للنشاط الرئيسي.

سنة 2023: 5,373,787,083 دينار

عرفت نموًا بنسبة 66.5%، مما يُبرز حسن التسيير وتحسن مردودية الإنتاج.

7. النتيجة المالية:

سنة 2022: 2,290,194,926 دينار

رقم مهم يعكس اعتمادًا كبيرًا على الموارد المالية الخارجية، أو وجود أعباء فوائد مرتفعة.

سنة 2023: 2,873,039,172 دينار

رغم النمو المحدود (25.4%) مقارنة بباقي المؤشرات، إلا أنها لا تزال تمثل عبئًا كبيرًا على النتائج.

8. النتيجة الصافية:

سنة 2022: 636,376,688 دينار

رغم الربحية، إلا أن صافي الربح يمثل فقط حوالي 1.78% من إنتاج الدورة، وهو هامش ربح ضعيف نسبيًا.

سنة 2023: 2,199,130,126 دينار

تضاعفت تقريبًا ثلاث مرات ونصف مقارنة بسنة 2022، مع تحسن ملحوظ لهامش الربح الصافي الذي

بلغ 3.55% .

المقارنة بين السنتين:

- يُظهر التحليل أن المؤسسة حققت نموًا كبيرًا ومستدامًا في نشاطها الإنتاجي والمالي بين سنتي

2022 و2023، مع تحسن ملحوظ في مؤشرات الربحية.

- لا تزال الأعباء المالية تمثل تحديًا كبيرًا، حيث يجب العمل على تخفيض تكاليف التمويل أو

تحسين شروطه.

- يُوصى بالتركيز على تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال ضبط التكاليف وتقليل نسبة الاستهلاك

من الإنتاج.

- ينبغي أيضاً إعادة النظر في النشاط التجاري، إما لتحسين مردوديته أو التركيز بشكل أكبر على النشاط الإنتاجي الأكثر ربحية.
- يمثل هذا التحليل قاعدة أساسية لاتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بالنمو، تحسين الربحية، وإدارة الموارد بكفاءة أعلى.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل قمنا بدراسة تطبيقية على مؤسسة كوندور حيث استعرضنا في البداية نشأتها، طبيعة نشاطها، هيكلها التنظيمي، وأهم بياناتها المالية، بعد ذلك تم الاعتماد على مجموعة من أدوات التحليل المالي لتقييم وضعية المؤسسة من حيث السيولة، المردودية، النشاط، والهيكل المالي. أبرزت نتائج التحليل أن المؤسسة تتمتع بتوازن مالي مقبول بفضل FRNG الموجب، غير أن BFR الموجب أدى إلى تسجيل خزينة سالبة، ما يعكس وجود صعوبات في تغطية الاحتياجات التشغيلية. كما أظهرت النسب المالية ضعفاً واضحاً في الربحية، من خلال انعدام الهامش التجاري والإرادة الوسيطة، إلى جانب مؤشرات سلبية على مستوى نشاط المؤسسة. بناءً على ذلك، تُظهر الدراسة أن مؤسسة كوندور تواجه اختلالات في تسيير مواردها، وهو ما يستوجب مراجعة استراتيجيتها المالية لتحسين الأداء وضمان تحقيق النمو والربحية مستقبلاً.

الختامة

في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار وتزايد حدة المنافسة، أضحت المؤسسات الاقتصادية في حاجة ماسة إلى أدوات فعّالة تمكّنها من مراقبة أدائها وتوجيه استراتيجياتها نحو تحقيق النمو والربحية، ومن بين أبرز هذه الأدوات، يبرز التحليل المالي كألية ضرورية لفهم الواقع المالي واتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية دقيقة، فهو بمثابة البوصلة التي تساعد المسيرين على استشراف المستقبل وضبط التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة.

وانطلاقاً من هذا الإطار، جاءت دراستنا لتُسلط الضوء على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تحسين استراتيجية النمو والربحية، من خلال دراسة تطبيقية على مؤسسة كوندور Condor، التي تُعد من بين المؤسسات الجزائرية الرائدة في مجال الإلكترونيات والصناعات الكهرو منزلية، وقد مكّنا هذا التطبيق من الربط بين الجانب النظري والممارسة الفعلية، مما أتاح لنا فرصة تقييم فعالية هذه الأدوات في الواقع العملي.

📌 **نتائج اختبار الفرضيات:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- الفرضية الأولى: صحيحة

إذ تبين من خلال الدراسة أن المؤسسة تعتمد بشكل أساسي على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية مثل نسبة السيولة، نسبة المردودية، ونسبة المديونية، في تحليل أدائها المالي، ما يؤكد أهمية هذه الأدوات في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

- الفرضية الثانية: صحيحة

أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسة تعتمد في تحليلها المالي على أدوات وتقنيات تقليدية (كالتحليل الأفقي والعمودي والنسب المالية)، كما بدأت في توظيف بعض الأدوات الحديثة كتحليل التدفقات النقدية، ما ساعدها على تشخيص وضعها المالي بدقة.

- الفرضية الثالثة: صحيحة

من خلال التحليل المالي للفترة المدروسة، تم ملاحظة تحسن في مؤشرات النمو والربحية، وهو ما يدل على أن المؤسسة استفادت من نتائج التحليل المالي في دعم قراراتها الاستراتيجية، وتوجيه جهودها نحو تعزيز نقاط القوة والتقليل من نقاط الضعف.

📌 **نتائج الدراسة:**

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة كوندور خلال الفترة 2022-2023 توصلنا إلى استنتاج مجموعة من الملاحظات والمتمثلة في:

- سجّلت المؤسسة تحسناً في كفاءة استغلال أصولها، حيث ارتفعت معدلات دوران الأصول الإجمالية والثابتة والمتداولة، مما يدل على فعالية أكبر في توليد النشاط من الموارد المتاحة.
- حافظت المؤسسة على رأس مال موجب خلال السنتين، ما يشير إلى توازن نسبي في الهيكل المالي، رغم استمرار عجز الخزينة نتيجة ارتفاع احتياج رأس المال العامل.

- شهدت نسب السيولة العامة والمختصرة تحسناً طفيفاً، مما يعكس قدرة أفضل على تغطية الاقتراحات: بناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم الالتزامات قصيرة الأجل، في حين بقيت السيولة الفورية ضعيفة، وهو ما يدل على استمرار هشاشة الوضعية النقدية العاجلة.
- أظهرت المؤسسة استقراراً في هيكل التمويل، من خلال اعتمادها الكبير على التمويل الذاتي والدائم، مع تحسن نسبي في نسبة الاستقلالية المالية وتراجع في التمويل الخارجي، ما يعزز الأمان المالي.
- حققت المؤسسة تحسناً ملحوظاً في الربحية، من خلال ارتفاع النتيجة الصافية وتطور مؤشرات المردودية الاقتصادية والمالية والتجارية، بالإضافة إلى تحسن العائد على الاستثمار وحقوق الملكية.
- تراجع هامش الربح الصافي رغم تحسن الربحية العامة، ما قد يعكس ارتفاع التكاليف أو ضغطاً تنافسياً على الأسعار.
- سُجل تطور إيجابي في دورة الاستغلال، حيث تقلصت مدة تحصيل الديون من الزبائن بشكل معتبر، في حين ارتفعت مدة تسديد الموردين، ما قد يشير إلى لجوء المؤسسة لتأخير الدفع كآلية لتحسين السيولة.
- بشكل عام، تُظهر المؤسسة توجهاً نحو التحسن المالي والاستقرار الهيكلي، إلا أن بعض المؤشرات، خصوصاً المتعلقة بالسيولة الفورية وهوامش الأرباح، لا تزال تتطلب متابعة دقيقة وإجراءات داعمة لتحقيق استدامة الأداء الإيجابي.
- جملة من الاقتراحات التي قد تساهم في تحسين استخدام أدوات التحليل المالي بما يخدم استراتيجية النمو والربحية في المؤسسة الاقتصادية، ومن بين هذه الاقتراحات:
- التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا ننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الأعمال لهذه المؤسسة؛
- ضرورة تعزيز ثقافة التحليل المالي داخل المؤسسات من خلال تكوين وتأطير الإطارات المالية، بما يضمن استخداماً فعالاً للأدوات التحليلية في اتخاذ القرارات؛
- إجراء تقييم دوري لأداء المؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التحليل المالي، وربطها بالأهداف الاستراتيجية للنمو والربحية؛
- ضرورة إعداد برامج لمقارنة نتائج الأداء الفعلي بالأداء الواجب تحققه أي النتائج المرجو تحقيقها.

✚ **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسراً يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دراسة العلاقة بين التحليل المالي والتحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية، ومدى مساهمة التكنولوجيات الحديثة في تحسين فعالية التحليل المالي.

-
- تقييم مدى توافق أدوات التحليل المالي التقليدية مع متطلبات البيئة الاقتصادية الجزائرية الحالية، واقتراح أدوات أكثر تكيفاً مع الواقع المحلي.
 - اقتراح نماذج تحليل مالي متقدمة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرار المالي.
 - القيام بدراسات تطبيقية على مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم لمعرفة مدى وعيها واهتمامها بالتحليل المالي كأداة استراتيجية للنمو.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التحليل المالي، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2022.
 2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2011.
- ثانياً: الرسائل الجامعية
3. منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، الأسواق المالية والبورصات، جامعة الجزائر3، 2019-2020.
 4. باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، أطروحة دكتوراه، مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر3، 2017/2018.
 5. راكد خالد، دور التحليل المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018-2019.
 6. بن رمضان رشيد، قبلي محمد، " التحليل المالي في البنوك التجارية" مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، المركز الجامعي بمغنية، 2016.
 7. تهامي صارة، زيان حياة، "دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية"، مالية المؤسسة، جامعة جيلالي الياس سيدي بلعباس، 2020\2021.
 8. بن يوسف مريم، " التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية" دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة جزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2014.
 9. بساحة مصطفى، مجبور رانيا، " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماستر، تدقيق محاسبي ومراقبة، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2020\2021.
 10. كريمة السخري، تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية و البنوك التقليدية(2010-2015)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017.
 11. سارة بوكليوة، نور الهدى حيمري، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام المؤشرات المالية 2016-2021، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021-2022.
 12. فيروز بوعزيز، استخدام الادوات الحديثة في التحليل المالي لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018-2019.

13. أسامة طيب، مطبوعة التحليل المالي باستخدام جدول حسابات النتائج، تخصص محاسبة وجبائية، جامعة البشير الابراهيمى، برج بوعريرج، 2024-2025.
14. سمية دربال، سلوكيات المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقصاء وتسيير المؤسسة، جامعة ورقلة، 2011-2012.
15. شهاب الدين بن طوبولة، موازنة نمو المؤسسة بين هدفي السيولة والربحية، مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021-2022.
16. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي، جامعة مؤتة، الأردن، 2012.
17. عبد الرحمان دغوم، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.
- ثالثا: المجالات والملتقيات العلمية**
18. مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012.
19. محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة السابعة، دار وائل، الأردن، 2014.
20. عبد الرؤوف عزالدين، أدوات تشخيص القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ودورها في توفير معلومات للتنبؤ بالتعثر المالي مع تطبيق لنموذج كونان وهولدر في مؤسسة بريمتاك المسيلة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 01، 2022/03/31، ص 449.
21. سليلة مالية، " تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات " دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة ايلوصوي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، 2021/10/20.
22. يزيد تفرات، "استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي" دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير، مجلة بحوث، جامعة الجزائر، العدد 11، الجزء 02.
23. مخلوفي عزوز، دور تحليل جدول حساب النتيجة استخدام أسلوب الأرصدة الوسيطة للتسيير في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة صيدال"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 02، 2023.
24. عبد الخالق أودينة، تقييم الأداء المالي اعتمادا على جدول تدفقات الخزينة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2023.
25. باكري علي، بيض القول عبد الله، دور جدول تدفقات الخزينة في التسيير المالي الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 05، العدد 01، 2022.

26. نور الدين بهلول، تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية للدهن (ENAP) وحدة سوق اهراس، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد03، ديسمبر2016.
27. الجودي صاطوري، عمار براهيمية، إعادة هندسة الاعمال كمدخل لتحسين الأداء الاقتصادي الكلي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن.
28. شنين عبد النور، زرقون محمد، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد1، المجلد1، الصادر عن جامعة
29. قاصدي رابح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2015.
30. خليفة الحاج، أثر النمو والحجم على ربحية المؤسسات الاقتصادية دراسة قياسية على الشركات المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة 2013-2017، مجلة الاستراتيجية و الربحية، المجلد09، العدد03مكرر(الجزء الاول)، 2019.
31. حسن محمد حسين سمحان، أثر هيكل رأس المال والرفع المالي والربحية على قيمة شركات التعليم والاستثمار الأردنية، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر، جامعة الوراق ، الأردن، جوان2015.
32. عبد اللطيف مصطفى، عبد القادر مراد، أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04/2013.
33. نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الاداء المالي باستعمال النسب المالية، الطبعة الأولى، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، 2019.
34. سعيد رحيم، زينب خلدون، دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية الاسلامية، مجلة التنمية و الاشراف للبحوث و الدراسات، المجلد03، العدد04، جوان2018.
35. عبد الكريم بن ناصر، يوسف سائحي، أثر الرافعة المالية على مردودية المؤسسات الاقتصادية الخدمية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بقالمة2017-2019، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد12، العدد01، 2023.
36. بلخير بكاري، عبد الرحمان دغوم، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد08، العدد01، جانفي 2017.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1. <https://fr.scribd.com/document/560058695/>

الملاحق

الملحق رقم 01:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur Et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بشير الإبراهيمي « برج بوعريريج »
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

Université Mohammed Bacheir El-Ibrahimi (B.B.A.)
Faculté des sciences économiques, commerciales et de sciences de gestion
Département des sciences finance et comptabilité

برج بوعريريج يوم: 2025/04/27

إلى السيد: مسير شركة كوندور
برج بوعريريج

الموضوع: طلب استقبال طلبية في إطار ترصص تطبيقي

في إطار التعاون بين الجامعة ومحيطها، ومساهمة منكم في تكوين الطلبة عن طريق تطبيق معلوماتهم النظرية والاحتكاك بواقع المؤسسات الاقتصادية، فإن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وحرصا منها على تحسين مستوى وكفاءة طلبةنا في مختلف التخصصات نرجو من سيادتكم المساهمة في هذه المهمة النبيلة من خلال تأطير الطلبة الذين وجهوا إلى مؤسستكم ومدعمهم بالمعلومات التي يحتاجونها في إعداد بحوثهم (وثائق، تقارير نشاط،...) وتمكينهم من إجراء المقابلات الضرورية التي قد تتطلبها مقتضيات ترصصهم.

وعليه، نضع بين أيديكم طلبية السنة الثانية ماستر، تخصص محاسبة و جباية، الآتية أسماؤهم:

- نايت الصغير علاء الدين
- عبدلي أسامة

تقبلوا منا سيدي أسمى عبارات التقدير والإحترام.

رئيس القسم

نائب رئيس القسم

الأستاذ: مسير شركة كوندور

رأي المؤسسة المستقبلة

BENMOUSSA Faïdia
Chargée
de la Formation

Avis favorable
27/04/2025

العنوان: جامعة محمد بشير الإبراهيمي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - برج بوعريريج - الجزائر
هاتف الموزع: 00 213 35.66.64.78 • هاتف الكلية: 00 213 35 66 65 61 • فاكس: 00 213 35 66.64.78

الملحق رقم 02: جدول الميزانية جانب الأصول

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2023

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2023			2022
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	1 101 873 432	503 747 768	598 125 663	725 873 745
Immobilisations corporelles				
Terrains	17 361 645 000		17 361 645 000	17 356 695 000
Bâtiments	20 920 506 148	8 724 165 222	12 196 340 926	12 700 232 625
Autres immobilisations corporelles	14 975 509 034	11 320 371 683	3 655 137 350	3 140 846 006
Immobilisations en concession	720 570 482	235 540 559	485 029 923	503 603 811
Immobilisations encours	2 029 520 997		2 029 520 997	1 925 348 934
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	8 682 590 000		8 682 590 000	5 928 915 800
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	189 593 568		189 593 568	195 591 897
Impôts différés actif	61 041 926		61 041 926	356 602 212
TOTAL ACTIF NON COURANT	66 042 850 590	20 783 825 234	45 259 025 355	42 833 710 033
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	17 897 605 733		17 897 605 733	22 619 716 775
Créances et emplois assimilés				
Clients	10 701 131 939	1 363 737 887	9 337 394 052	8 816 953 969
Autres débiteurs	8 358 356 228		8 358 356 228	10 329 253 588
Impôts et assimilés	357 844 498		357 844 498	314 928 119
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3 025 602 038		3 025 602 038	1 468 686 970
TOTAL ACTIF COURANT	40 340 540 439	1 363 737 887	38 976 802 551	43 549 539 423
TOTAL GENERAL ACTIF	106 383 391 029	22 147 563 121	84 235 827 906	86 383 249 457

الملحق رقم 03: جدول الميزانية جانب الخصوم

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2023

BILAN (PASSIF)

	2023	2022
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	4 277 000 000	4 277 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	22 554 066 914	20 336 596 783
Ecart de réévaluation	15 982 401 500	15 982 401 500
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2 199 130 126	636 376 668
Autres capitaux propres - Report à nouveau		1 581 093 532
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	45 012 598 541	42 813 468 484
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	14 284 117 608	15 167 783 955
Impôts (différés et provisionnés)	6 143 928	56 401 808
Autres dettes non courantes	315 338 115	611 945 256
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	14 605 599 652	15 836 131 020
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	10 944 581 412	12 274 400 887
Impôts	405 426 439	352 910 297
Autres dettes	2 447 634 295	2 247 974 138
Trésorerie passif	10 819 987 566	12 858 364 628
TOTAL III	24 617 629 714	27 733 649 952
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	84 235 827 908	86 383 249 457

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



الملحق رقم 04: جدول حساب النتائج

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2023 au 31/12/2023

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2023		2022	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		208 653 632		533 253 126
Production vendue	Produits fabriqués	64 196 862 499		28 206 040 002
	Prestations de services	6 241 176		16 817 375
	Vente de travaux	1 578 933 595		2 066 556 249
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	1 513 545			
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		65 989 177 358		30 822 666 753
Production stockée ou déstockée	4 079 206 506			4 839 259 837
Production immobilisée		17 473 800		1 691 617
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		61 927 444 651		35 663 618 208
Achats de marchandises vendues	149 353 258		426 304 583	
Matières premières	43 768 255 111		23 674 866 465	
Autres approvisionnements	376 018 793		72 605 481	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	1 280 581 717		5 089 097	
Autres consommations	711 808 278		242 197 774	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats		20 497 652		22 307 999
Services extérieurs	Sous-traitance générale	1 321 483		598 561 053
	Locations	109 642 993		454 191 222
	Entretien, réparations et maintenance	997 742 496		108 788 152
	Primes d'assurances	114 193 250		88 271 716
	Personnel extérieur à l'entreprise	24 625 625		29 686 658
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	115 446 507		39 867 072
	Publicité	226 403 343		199 464 835
	Déplacements, missions et réceptions	45 303 685		31 781 224
Autres services	1 242 039 225		901 838 634	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	49 142 238 117		26 851 205 973	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		12 785 206 534		8 812 412 235

... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8

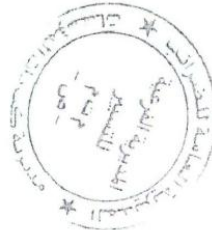
Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS
 Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS
 Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2023 au 31/12/2023

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2023		2022	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	3 976 418 715		3 570 933 544	
Impôts et taxes et versements assimilés	68 272 029		60 420 607	
IV-Excédent brut d'exploitation		8 740 515 789		5 181 058 082
Autres produits opérationnels		164 340 197		881 465 519
Autres charges opérationnelles	247 063 107		341 708 845	
Dotations aux amortissements	3 319 537 961		2 669 706 278	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		35 532 164		176 551 500
V-Résultat opérationnel		5 373 787 083		3 227 659 978
Produits financiers		507 015 288		408 072 917
Charges financières	3 380 054 460		2 698 267 844	
VI-Résultat financier	2 873 039 172		2 290 194 926	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		2 500 747 911		937 465 051
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	48 712 381			15 001 208
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	252 905 402		316 089 591	
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 199 130 126		636 376 668

(*) A détailler sur état annexe à joindre



27 MAI 2024

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرقان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
IV	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
05	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
06	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
28	المبحث الثاني: الأدبيات النظرية
49	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
56	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة
57	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة
66	المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها وتفسيرها ومناقشتها
89	الخاتمة
93	قائمة المراجع
97	الملاحق
102	فهرس المحتويات